

## الانكسار التاريخي بين مذهبية السيف والاجتهاد المتأول: دراسة في الجهاز المفاهيمي والمآلات عند الإمام عبد السلام ياسين

عبد القادر بن إدريس فرطوطي

(طالب دكتوراه - الجامعة الدولية للعلوم بارشلونة)

تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٦ م

### الملخص :

تهدف الدراسة تحليل الجهاز المفاهيمي الذي تنتظم فيه القراءة المنهاجية للتاريخ عند الإمام عبد السلام ياسين، بإعادة بناء النسق التفسيري الذي يحكم قراءته للتحوّل أو الانتقال من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي قراءة لنصوص الإمام، وإفادة من بعض مبادئ تحليل المفاهيم إبرازاً للعلاقات الوظيفية بين المفاهيم المركزية، واستعانة بالمقارنة في الحدود التي تكشف خصوصية هذه القراءة دون جعلها موضوعاً مستقلاً.

توصلت الدراسة إلى أن قراءة الإمام لا تقوم على تفسير الوقائع التاريخية في ذاتها، وإنما تقوم على جهاز مفاهيمي متكامل تتفاعل داخله مفاهيم المنهاج النبوي، والانكسار التاريخي، والملك العاض، ومذهبية السيف، والمجتهد المتأول، وفقه المنهاج ضمن رؤية سننية تجعل الوحيين المرجعية الحاكمة في تفسير التاريخ وتقويمه واستشراف مآلاته.

بينت الدراسة كذلك أن مفهوم مذهبية السيف يؤدي وظيفة تفسيرية بيانا للتحوّل الذي أصاب الشرعية السياسية، بينما يفسر مفهوم المجتهد المتأول كيفية قراءة الاجتهادات التي واكبت ذلك التحوّل، تمييزاً كذلك بين تقويم الممارسة السياسية والحفاظ على مكانة الصحابة رضي الله عنهم. وانتهت الدراسة إلى أن خصوصية المشروع المنهاجي تكمن في إعادة بناء العلاقة بين الوحي والتاريخ من خلال قراءة سننية تستهدف فهم أسباب الانكسار التاريخي واستشراف آفاق الإصلاح الحضاري .

### الكلمات المفتاحية:

المنهاج النبوي؛ الانكسار التاريخي؛ الملك العاض؛ مذهبية السيف؛ المجتهد المتأول؛ القراءة السننية؛ الجهاز المفاهيمي؛ الإمام عبد السلام ياسين.

## Abstract :

This study aims to analyze the conceptual framework that underpins Imam Abdessalam Yassine's methodological reading of history by reconstructing the interpretive system governing his understanding of the historical transition from the Caliphate upon the Prophetic Method (al-Khilāfah 'alā Minhāj al-Nubuwwah) to hereditary kingship (al-Mulk). The study employs an analytical approach through a close reading of Yassine's writings, drawing on selected principles of conceptual analysis to elucidate the functional relationships among his central concepts. It also makes limited use of the comparative method insofar as it helps highlight the distinctive features of this reading without making comparison an independent object of investigation.

The study concludes that Yassine's interpretation is not primarily concerned with explaining historical events in themselves; rather, it is structured around an integrated conceptual framework in which such key concepts as the **Prophetic Method (Minhaj al-Nubuwwah)**, **historical rupture**, **hereditary kingship (al-Mulk al-Āḍḍ)**, **the doctrine of the sword (Madhhabiyyat al-Sayf)**, **the interpretive jurist (al-Mujtahid al-Muta'awwil)**, and **the jurisprudence of the Prophetic Method** interact within a law-governed (sunanī) vision that regards the two revelations—the Qur'an and the Prophetic Sunnah—as the supreme epistemic authority for interpreting history, evaluating its trajectories, and anticipating its future outcomes.

The study further demonstrates that the concept of **the doctrine of the sword** performs an explanatory function by accounting for the transformation of political legitimacy, whereas the concept of **the interpretive jurist** explains how the juristic reasoning accompanying that transformation should be understood, while maintaining a clear distinction between evaluating political practices and preserving the recognized status of the Prophet's Companions (may Allah be pleased with them). It concludes that the distinctive feature of Yassine's methodological project lies in reconstructing the relationship between revelation and history through a law-governed reading aimed at understanding the causes of the historical rupture and envisioning the prospects for civilizational reform.

## Keywords:

Minhaj al-Nubuwwah (Prophetic Method); Historical Rupture; al-Mulk al-Āḍḍ (Hereditary Kingship); Madhhabiyyat al-Sayf (Doctrine of the Sword); al-Mujtahid al-Muta'awwil (Interpretive Jurist); Law-Governed Reading (Sunanī Reading); Conceptual Framework; Imam Abdessalam Yassine.

## مقدمة

تمثل التحولات التاريخية الكبرى في حياة الأمم لحظات حاسمة؛ يعاد فيها تشكيل أنماط الشرعية السياسية، وإعادة بناء العلاقة بين المبادئ المؤسسة والواقع التاريخي، ولذلك ظلت هذه التحولات محل اهتمام المؤرخين والفقهاء وعلماء الاجتماع والمفكرين، كلٌّ يقرؤها في ضوء منطلقاته المعرفية وأدواته المنهجية. ولا تكمن أهمية هذه التحولات في الوقائع التي صاحبتهما فحسب، وإنما في الأطر التفسيرية التي وجهت قراءتها، لأن الحدث التاريخي الواحد قد يفضي إلى نتائج تفسيرية متباينة؛ تبعاً لاختلاف المرجعيات الفكرية، والمناهج المعتمدة في تحليله. ويعد التحول الذي عرفه التاريخ الإسلامي، من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك، من أبرز هذه التحولات، وأكثرها حضوراً في الفكر الإسلامي قديماً وحديثاً، لما ترتب عليه من آثار عميقة في بنية السلطة، ومفهوم الشرعية السياسية، ومسار العمران الإسلامي، حتى غدا من أكثر القضايا إثارة للبحث والنقاش؛ إذ لم يقتصر أثره على إعادة تشكيل نظام الحكم، وإنما امتد إلى بناء التصورات العقدية والفقهية والسياسية التي حكمت قراءة التاريخ الإسلامي وتقويمه.

ولقد عولج هذا التحول وفق العديد من المقاربات العلمية، فاختلفت منطلقاتها، وتباينت أدواتها المنهجية، وتنوعت نتائجها. فقد انشغلت كتب التاريخ<sup>١</sup> برصد الوقائع وتحليل تطورها السياسي، بينما قرأ عبد الرحمن بن خلدون هذا التحول في إطار نظريته في العصبية والعمران، وعده انتقالاً تحكمه قوانين الاجتماع البشري ودورة الدول<sup>٢</sup>. أما فقهاء السياسة الشرعية<sup>٣</sup>، وفي مقدمتهم أبو الحسن الماوردي، فقد تناولوا القضية من زاوية شرعية الإمامة وشروط انعقادها ووسائل المحافظة على انتظام الجماعة، فجعلوا الإمامة ضرورة لحراسة الدين وسياسة الدنيا، وأجازوا في بعض الأحوال إمارة الاستيلاء عند تعذر استيفاء شروط الإمامة، بوصفها اجتهاداً اضطرارياً يحفظ الحد الأدنى من انتظام الشأن العام<sup>٤</sup>.

وفي الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، أعيد تناول هذه القضية في سياق سؤال الإصلاح والتغيير واستئناف النهضة بعد تجربة الاستعمار، فسعى محمد رشيد رضا إلى إعادة تأسيس الشرعية السياسية على مبدأ الشورى، وعده سلطة التغلب رخصة استثنائية لا يجوز أن تتحول إلى أصل دائم، داعياً إلى إحياء مؤسسة أهل الحل والعقد بما ينسجم مع تطور الدولة الحديثة<sup>٥</sup>. كما تناولها عدد من المفكرين المعاصرين، من أمثال محمد عمارة ومحمد سليم العوا<sup>٦</sup>، في إطار البحث في تجديد الفكر السياسي الإسلامي، بينما انطلق طه عبد الرحمن من رؤيته الائتمانية التي تجعل الخلل السياسي انعكاساً لاختلال أخلاقي وروحي، في حين قرأ أبو يعرب المرزوقي الدولة من منظور حضاري يجعلها أداة لتحقيق الاستخلاف والعمران الإنساني<sup>٧</sup>.

ويكشف تأمل هذه المقاربات أن اختلاف نتائجها لا يرجع إلى اختلاف الوقائع التاريخية التي تناولتها، وإنما يرجع أساساً إلى اختلاف الأطر المعرفية والأجهزة المفاهيمية التي وجهت قراءتها؛ فكل مشروع فكري يفسر الحدث التاريخي من داخل نسقه المفاهيمي الخاص، الأمر الذي يجعل تحليل هذا النسق شرطاً لفهم تفسيره للوقائع قبل الحكم على نتائجها.

١ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، والبداية والنهاية، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ.

٢ عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ٢٠٠٤.

٣ محمد رشيد رضا، الخلافة أو الإمامة العظمى، محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، محمد عمارة، الخلافات السياسية بين الصحابة،

٤ أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ١٩٨٩

٥ محمد رشيد رضا، الخلافة أو الإمامة العظمى، مطبعة المنار، القاهرة، ١٩٢٣

٦ محمد رشيد رضا، الخلافة أو الإمامة العظمى، نقلاً عن: وجيه كوثراني، "وثيقة تفريق السلطنة عن الخلافة: الخلافة وسلطة الأمة"، مجلة أسطور، ع. ٤، ٢٠١٦، ص ٤٥٧.

٧ رشيد الحاج صالح، "نقد فلسفة طه عبد الرحمن الائتمانية"، سياسات عربية، ع. ٦٩، ٢٠٢٤، ص ٣١٨؛ وأبو يعرب المرزوقي، "هل صحيح ألا مستقبل لدولة الإسلام؟"، مجلة حكمة، ٢٠١٥.

وعلى أساس ذلك، تتجه هذه الدراسة إلى تحليل الجهاز المفاهيمي الذي تنتظم في ضوئه القراءة المنهجية للإمام عبد السلام ياسين، باعتباره المدخل المنهجي لفهم تفسيره للتحوّل من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك، والكشف عن العلاقات الداخلية التي تربط مفاهيمه المؤسسة.

وفي مقابل ذلك، تتميز القراءة المنهجية للإمام عبد السلام ياسين بخصوصية منهجية تجعلها تختلف في منطلقاتها قبل أن تختلف في نتائجها؛ فهي لا تنطلق من توصيف الواقع السياسي أو تقنيته، ولا تفسر التحوّل التاريخي في ضوء قوانين الاجتماع والعمران وحدها، وإنما تجعل الوحي والمنهاج النبوي المرجعية الحاكمة في قراءة التاريخ وتقويمه واستشراف مآلاته، ومن ثم، فإنها لا تبحث في كيفية انتقال السلطة من الخلافة إلى الملك فحسب، بل في مدى موافقة هذا التحوّل للنموذج النبوي، وآثاره في البناء السياسي والحضاري للأمة، باعتبار أن التحوّل في نظام الحكم لم يكن مجرد انتقال من صورة سياسية إلى أخرى، وإنما مثل - في منظورها - انكساراً تاريخياً أصاب النسق السياسي والحضاري للأمة، وألقى بظلاله على مسارها العلمي والدعوي والعمراني.

وتستند هذه القراءة إلى جملة من النصوص المؤسسة التي تجعل الوحي المرجع الأعلى في تفسير التاريخ، وفي مقدمتها الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند، وأبو داود في السنن، عن أبي أمامة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكَلِمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشِثُ النَّاسَ بِالتِّي تَلِيهَا، فَأُولَئِكَ نَقَضْنَا الْحُكْمَ، وَآخِرُهَا الصَّلَاةُ".<sup>٨</sup> ولقد جعل الإمام عبد السلام ياسين هذا الحديث مدخلاً لفهم مسار "هذا التحوّل من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك العاض"<sup>٩</sup> باعتباره نقضاً "لشيء كان مبرماً ووهناً... وفي هذا الحديث تفسير دقيق لأحداث التاريخ".<sup>١٠</sup>

ولا تقف القراءة المنهجية عند حدود تشخيص هذا الانكسار، وإنما تجعل المنهاج النبوي الإطار المرجعي الذي تُقرأ في ضوئه حركة التاريخ كلها؛ فحسب الإمام عبد السلام ياسين: "نحن نقرأ الوحي الخالد: ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا، على ضوئه نقرأه، وبأنواره نستجليه، وعلى منهاجه نبني ونعد القوة... لنخرج من منطق درء الفتن بعضها ببعض".<sup>١١</sup> وبهذا تنتقل قراءة التاريخ من مجرد استحضار الوقائع إلى استحضار السنن التي تحكمها، ومن تفسير الأحداث في ضوء الضرورات السياسية إلى تقويمها في ضوء النموذج النبوي. وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت التحوّل من الخلافة إلى الملك من زوايا تاريخية وفقهية وعمرانية وفكرية، فإن معظمها انصرف إلى تحليل الوقائع أو تقويم نتائجها، في حين لم تحظ القراءة المنهجية للإمام عبد السلام ياسين - في حدود ما اطلع عليه الباحث - بدراسة مستقلة تكشف بنياتها المفاهيمية الداخلية، وتحلل العلاقات النازمة بين مفاهيمها، وتبين كيف تنتظم هذه المفاهيم في نسق تفسيري واحد يفسر هذا التحوّل التاريخي. ومن هنا تتحدد الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، إذ لا تستهدف إعادة بحث الأسباب التاريخية المباشرة للانتقال من الخلافة إلى الملك، ولا المفاضلة بين المقاربات التي تناولته، بقدر ما تروم تحليل الجهاز المفاهيمي الذي اعتمده الإمام عبد السلام ياسين في تفسير هذا التحوّل، والكشف عن منطقته الداخلي وآلياته التفسيرية.

وانطلاقاً من ذلك، تقترض الدراسة أن خصوصية القراءة المنهجية لا تكمن في تقديم تفسير مغاير لبعض أحداث التاريخ الإسلامي فحسب، وإنما في تأسيس هذا التفسير على جهاز مفاهيمي متكامل تنتظم داخله مفاهيم الانكسار

٨ رواه الإمام أحمد (مسند الأنصار)، وحديثه عن أبي أمامة الباهلي برقم: (22160)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرک وصححه الذهبي، كما أخرجه الطبراني، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، إن حديث "نقض العرى" هو المفتاح المعرفي لفهم كيف انحلت عرى الإسلام تبعاً بانحلال العروة السلطانية، وجبر هذا الانتقاض هو الغاية الكبرى للمشروع المنهجي، الذي يسعى لإعادة وصل ما انقطع بين القرآن والسلطان وبناء "العمران الأخوي" في مرحلة الخلافة الثانية الموعودة.

٩ عبد السلام ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، إعداد رشيد حليم، دار إقدام للنشر، ٢٠٢١، ص ٢٨.

١٠ عبد السلام ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، إعداد رشيد حليم، دار إقدام للنشر، ٢٠٢١، ص ٢٨.

١١ عبد السلام ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء، ٢٠٠٠، ص ٣٢٦.

التاريخي، والملك العاض، ومذهبية السيف، والمجتهد المتأول، وفقه الضرورة، وفقه المنهاج، بحيث لا يمكن فهم أي واحد من هذه المفاهيم خارج العلاقات التي تربطه ببقية عناصر النسق.

وبناءً على ما تقدم، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في الكشف عن المنهج المعرفي الذي تنتظم في ضوئه قراءة الإمام عبد السلام ياسين للتحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك، وكيفية اشتغال جهازها المفاهيمي وآلياتها الاستدلالية في تفسير هذا التحول وتقويمه واستشراف مآلاته، وتفرع عنها الأسئلة الآتية:

- ما الجهاز المفاهيمي الذي تقوم عليه القراءة المنهجية للتحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك؟
- ما الأصول المعرفية والاستدلالية التي تنتظم في ضوئها هذه القراءة، وكيف تتكامل النصوص الشرعية مع الوقائع التاريخية في بناء تفسيرها؟
- كيف توظف مفاهيم الانكسار التاريخي، ومذهبية السيف، والمجتهد المتأول، وفقه المنهاج في تفسير التحول السياسي وبيان منطقته الداخلي؟
- كيف تميز القراءة المنهجية بين تقويم الوقائع والاجتهادات السياسية، وبين الأحكام المتعلقة بمقام الصحبة وفضل الصحابة رضي الله عنهم؟
- إلى أي مدى أسهمت السياقات التاريخية في تشكل الاجتهادات السياسية، وكيف أعادت القراءة المنهجية تفسيرها في ضوء التمييز بين فقه الضرورة وفقه المنهاج؟
- كيف تنتهي هذه القراءة إلى تفسير مآلات التحول التاريخي واستشراف آفاق الإصلاح في ضوء السنن التاريخية والمنهاج النبوي؟

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في قراءة نصوص الإمام عبد السلام ياسين، بغرض إعادة بناء البنية المفاهيمية المؤطرة لرؤيته للتحول من الخلافة إلى الملك، وذلك من خلال الكشف عن العلاقات الوظيفية التي تنتظم مفاهيمه المركزية داخل نسق تفسيري واحد، مع الإفادة من بعض مبادئ تحليل المفاهيم بوصفها أدوات لإدراك الترابط الدلالي بين المفاهيم، دون الالتزام بمنهج تاريخ المفاهيم في تتبع تطورها التاريخي. كما استعانت الدراسة بالمقارنة في حدود ما يخدم إبراز خصوصية هذه البنية المفاهيمية دون أن تجعلها موضوعاً مستقلاً للدراسة. ولا تدعي هذه الدراسة استيعاب جميع الاتجاهات الفكرية التي عالجت هذه القضية، ولا الإحاطة بجميع الاجتهادات التي تناولت تفسير التحول من الخلافة إلى الملك، وإنما تقتصر على أبرز المقاربات التي مثلت تحولات منهجية في قراءة هذه المرحلة، بالقدر الذي يخدم الكشف عن خصوصية القراءة المنهجية، ويبرز موقعها ضمن تطور الفكر السياسي الإسلامي، دون الخروج عن حدود الإشكالية التي يعالجها البحث.

ومن هنا جاء عنوان الدراسة: **"الانكسار التاريخي بين مذهبية السيف والاجتهاد المتأول"**؛ إذ لا يقصد الجمع بين هذين المفهومين على سبيل المقابلة أو المفاضلة، وإنما باعتبارهما قطبين أساسيين في الجهاز المفاهيمي الذي يفسر به الإمام عبد السلام ياسين الانكسار التاريخي؛ فمذهبية السيف تمثل في هذا النسق تفسيراً للتحول الذي أصاب الشرعية السياسية بانتقالها من الشورى إلى الغلبة، بينما يمثل المجتهد المتأول الإطار الذي تُقرأ في ضوئه الاجتهادات العلمية والفقهية التي واكبت ذلك التحول أو جاءت بعده، ومن خلال التفاعل بين هذين المفهومين تتحدد بقية مفاهيم النسق، وتتضح الوظيفة التفسيرية لمفهوم الانكسار التاريخي في المشروع المنهاجي للإمام عبد السلام ياسين.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، كان المدخل المنهجي للدراسة هو البدء بتحليل الجهاز المفاهيمي الذي تنتظم في ضوئه القراءة المنهجية؛ إذ لا يمكن فهم دلالات مفاهيم الانكسار التاريخي ومذهبية السيف والمجتهد المتأول وفقه المنهاج خارج العلاقات التي تربطها ببقية عناصر النسق، كما لا يمكن تقويم نتائج هذه القراءة أو مناقشة امتداداتها الفكرية والسياسية قبل الوقوف على بنيتها الداخلية وآليات اشتغالها.

وعلى هذا الأساس، انتظم البحث في ستة مباحث متكاملة؛ خُصص أولها لدراسة الجهاز المفاهيمي الحاكم للقراءة المنهجية، وتناول ثانيها تحليل مفهوم مذهبية السيف ووظيفته في تفسير التحول السياسي، بينما عالج ثالثها مفهوم المجتهد المتأول والعلاقة بين الوصف النبوي والاجتهاد التأويلي، وخصص رابعها لقراءة اجتهادات العلماء في سياقاتها التاريخية بين فقه الضرورة وفقه المنهاج، أما المبحث الخامس فتناول المآلات الفكرية والسياسية

والحضارية للانكسار التاريخي في الرؤية المنهاجية، أما السادس فتطرق للمفاهيم من التشخيص إلى التدافع المؤسسي: دراسة تطبيقية مقارنة لاستئناف المنهاج النبوي، قبل أن تختتم الدراسة بأبرز النتائج العلمية والمنهجية التي خلص إليها البحث.

وتأسيساً على ذلك، لا تقدم هذه الدراسة قراءة جديدة لحدث تاريخي بقدر ما تسعى إلى إعادة بناء النسق المفاهيمي الذي تقوم عليه قراءة الإمام عبد السلام ياسين لهذا الحدث، والكشف عن منطقه الداخلي، وبيان موقعه ضمن المقاربات المعاصرة في تفسير التحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك، بما يسمح بفهم هذه الرؤية في إطارها المعرفي الخاص قبل الحكم على نتائجها أو تقويم امتداداتها الفكرية والسياسية.

### المبحث الأول: النسق المفاهيمي الحاكم للقراءة المنهاجية للتاريخ عند الإمام عبد السلام ياسين

قبل الشروع في تحليل أي تصور فكري أو تقويم أي أطروحة في مجال الفكر الإسلامي، يقتضي المنهج العلمي تحديد الجهاز المفاهيمي الذي تنتظم في إطاره؛ إذ لا تؤدي المفاهيم وظيفة المصطلحات المجردة، وإنما تمثل البنية المعرفية التي يتأسس عليها النسق الفكري، وتتحدد في ضوئها دلالات النصوص، وتنتظم بها العلاقات بين المقدمات والنتائج. ومن ثم، فإن إغفال هذا الجهاز، أو التعامل مع مفاهيمه خارج سياقاتها التي تشكلت فيها، يفضي إلى اضطراب في الفهم، وإلى إسقاط دلالات خارجية على النصوص، بما ينعكس على سلامة التحليل ودقة التقويم. ومن هذا المنطلق، لا تستقيم دراسة التصور التاريخي عند الإمام عبد السلام ياسين رحمه الله إلا باستحضار المنظومة المفاهيمية التي يقوم عليها مشروعه المنهاجي؛ إذ يشكل المنهاج النبوي الإطار المرجعي الذي تنفرع عنه رؤيته للتاريخ والواقع والمستقبل، وتنطلق منه قراءته للتحولات الكبرى التي عرفها التاريخ الإسلامي في ضوء هداية الوحي وسنن الاجتماع البشري.

لذلك، فمفاهيم الانكسار التاريخي، والملك العاض، و"مذهبية السيف"، والمجتهد المتأول عناصر متكاملة داخل نسق تفسيري واحد، لا تظهر وظائفها إلا في ضوء ترابطها الداخلي، ولا يصح إخضاعها لمفاهيم أو اصطلاحات مغايرة قبل تحديد دلالاتها في المشروع الذي تنتمي إليه. لذلك، فإن ضبطها كما وردت في مکتوباته ومسموعاته ومرئياته بمثابة خطوة منهجية لازمة قبل الانتقال إلى تحليل أدلتها أو مناقشة نتائجها.

### المطلب الأول: المنهاج النبوي:

يمثل مفهوم "المنهاج النبوي" الركيزة المركزية التي تنتظم حولها الرؤية الفكرية للإمام عبد السلام ياسين، إذ لا يقتصر على الدلالة على منهج للاهتداء بالنصوص الشرعية، وإنما يؤسس لإطار معرفي ومنهجي شامل تنتظم في ضوئه مختلف أبعاد المشروع المنهاجي، بما في ذلك قراءة التاريخ، وتقويم التحولات السياسية، واستشراف آفاق الإصلاح. ومن ثم، فإن الوقوف على دلالة هذا المفهوم يعد مدخلاً ضرورياً لفهم البناء المفاهيمي الذي تستند إليه القراءة المنهاجية للتحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك. وفي بيان هذا المفهوم يقول الإمام عبد السلام ياسين رحمه الله: "ونفضل كلمة "منهاج" القرآنية النبوية لندل بها لا على وساطة المنهاج من حيث كونه جسراً علمياً بين الحق في كتاب الله وسنة رسوله وبين حياة المسلمين فقط، بل لنربط به معاني التمسك الصارم بأمر الله في كتابه، ومعاني الاتباع لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في السلوك الفردي والجماعي، الخاص والعام، النفسي والخلقي واليومي، العبادي والاجتماعي، السياسي والاقتصادي، الرباني في كلمة واحدة".<sup>١٢</sup>

ويقول أيضاً: "الشرعة ما جاء به القرآن، والمنهاج هو ما جاءت به السنة كما قال حبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما".<sup>١٣</sup>

ومن خلال هذين النصين يتضح أن مفهوم المنهاج النبوي لا يقتصر على كونه مصطلحاً تربوياً أو تنظيمياً، وإنما يمثل الإطار المرجعي الذي تنتظم في ضوئه بقية المفاهيم المؤسسة للرؤية المنهاجية في قراءة التاريخ والواقع، وتتحدد من خلاله العلاقة بين النصوص الشرعية والسنن التاريخية ومقاصد التغيير.

١٢ ياسين، عبد السلام، المنهاج النبوي: تربية وتنظيماً وزحفاً، دار إقدام للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، ٢٠٢٢م، ص ١٨-١٩.

١٣ المنهاج النبوي: تربية وتنظيماً وزحفاً، ص ١٨-١٩.

## المطلب الثاني: الانكسار التاريخي:

يعد مفهوم "الانكسار التاريخي" من أكثر المفاهيم مركزية في الجهاز المفاهيمي للقراءة المنهاجية، إذ يشكل المدخل الذي يفسر الإمام عبد السلام ياسين من خلاله التحول من الخلافة على منهاج النبوة إلى الملك، وما ترتب عليه من آثار ممتدة في بنية الأمة السياسية والفكرية والحضارية. ومن ثم، فإن تحديد دلالة هذا المفهوم يعد خطوة أساسية لفهم البناء التفسيري الذي تنتظم في ضوئه بقية مفاهيم المشروع المنهاجي، وفي هذا السياق يعرف الإمام عبد السلام ياسين الانكسار التاريخي بأنه: "تلك الرجة العظيمة والصدمة الخطيرة التي مزقت كيان الأمة المعنوي فبقي منها المسلمون يعانون من النزيف في الفكر والعواطف منذئذ (معتبرا) تجديد الوعي بهذا التحول الخطير في تاريخ المسلمين لهُوَ المفتاح لفهم ماضينا وتاريخنا، وإن لم نفعل فلن نستطيع أبداً أن نخطط لمستقبل الإسلام".<sup>١٤</sup>

نستشف من خلال هذا التعريف مفهوم الانكسار التاريخي؛ إذ يمثل المحور التفسيري الذي تنتظم حوله القراءة المنهاجية؛ إذ لا ينظر إلى التحول السياسي باعتباره حادثة معزولة، وإنما باعتباره نقطة انعطاف كبرى تركت آثارها في البناء السياسي والفكري والحضاري والوجداني للأمة — وفق التصور المنهاجي — واستمرت آثارها عبر العصور.

## المطلب الثالث: الملك العاض:

يمثل مفهوم "الملك العاض" أحد المفاهيم المحورية في القراءة المنهاجية؛ إذ تتحدد من خلاله طبيعة التحول الذي انتقلت به الأمة من نظام الخلافة القائمة على الشورى إلى نمط جديد في ممارسة السلطة. ولا يستمد هذا المفهوم مشروعيته من قراءة تاريخية مجردة، وإنما يتأسس - في تصور الإمام عبد السلام ياسين - على الوصف النبوي لمراحل الحكم في الأمة، الذي يجعله الإطار المرجعي لتفسير هذا التحول. وفي هذا السياق ينطلق الإمام من الحديث النبوي الذي يميز بين مراحل الحكم في الأمة الإسلامية، وفيه: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله - تعالى -، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله - تعالى -، ثم تكون ملأاً عاصاً، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله - تعالى -، ثم تكون ملأاً جبرية فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله - تعالى -، ثم تكون خلافة على منهاج نبوة".<sup>١٥</sup>

وانطلاقاً من هذا الحديث، يفسر الإمام عبد السلام ياسين "الملك العاض" باعتباره المرحلة التي انتقلت فيها الشرعية السياسية من الشورى والبيعة الاختيارية إلى الغلبة والإكراه، ولذلك يقرر أن: عض الأمة ببيعة الإكراه، دشنة الأمويون زحزحوا به الحكم من الشورى إلى القسر، والعض وصف دقيق لإكراه يقع من الحاكم على المحكوم.<sup>١٦</sup>

ويكشف هذا البناء أن مفهوم "الملك العاض" لا يؤدي وظيفة توصيفية أو تقويمية للأشخاص، وإنما يؤدي وظيفة تفسيرية داخل النسق المنهاجي؛ إذ يفسر طبيعة التحول الذي أصاب بنية السلطة وآليات اكتساب الشرعية. ومن ثم، فإن دلالة المفهوم تتجاوز الحدث التاريخي الجزئي لتصبح مفتاحاً لفهم العلاقات التي تربط بين بقية مفاهيم الجهاز المفاهيمي في تفسير هذا التحول.

## المطلب الرابع: القراءة السننية:

يرى الإمام عبد السلام ياسين أن قراءة التاريخ لا تستقيم بالاختصار على سرد الوقائع المجردة أو تفسيرها بعواملها السياسية والاجتماعية المباشرة، وإنما ينبغي أن تُقرأ في ضوء سنن الله الجارية في الاجتماع

١٤ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، إعداد رشيد حليم، دار إقدام، ٢٠٢١م، ص ١٧؛ وانظر: خزروني، عبد الصمد، التصور المنهاجي للتاريخ الإسلامي، موقع (yassine.net)

١٥ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق، علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، هداية الرواة إلى تخرير أحاديث المصاييح والمشكاة ومعه تخرير الألباني للمشكاة، دار ابن القيم - الدمام الطبعة: الأولى سنة الطبع 1422هـ، إسناده حسن، الراوي: النعمان بن بشير | المحدث: الألباني | المصدر: هداية الرواة الصفحة أو الرقم: ٥٣٠٦، أخرجه أحمد (١٨٤٠٦)، والبخاري (٢٧٩٦) واللفظ لهما، والبيهقي في ((دلائل النبوة)) (٤٩١/٦) بنحوه.

<https://dorar.net/h/R7HZBi1v>

١٦ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، ص ٢٤، ٣٠.

الإنساني، مع استحضار هداية الوحي ومعايير الاستخلاف. ومن ثم، فإن التاريخ في التصور المنهاجي ليس مجرد تعاقب للأحداث، بل هو مجال تتجلى فيه السنن الإلهية الحاكمة لحركة الأمم، الأمر الذي يجعل القراءة السننية الإطار المنهجي الناظم لبقية مفاهيم المشروع المنهاجي، وفي مقدمتها المنهاج النبوي، والانكسار التاريخي، والملك العاض، ومذهبية السيف.

وتُعد القراءة السننية في الفكر المنهاجي للإمام عبد السلام ياسين منهجيةً متكاملةً لتفسير التاريخ وفقه الواقع، إذ تنطلق من ضرورة النظر إليهما "من أعاليهما"؛ أي من خلال اتخاذ الوحي، قرآنًا وسنةً، مرجعيةً حاكمَةً لتفسير الظواهر التاريخية والاجتماعية، بدل الاقتصار على معايير الغلبة المادية أو منطق الأمر الواقع<sup>١٧</sup>، وبهذا المعنى، لا تقف القراءة السننية عند حدود الوصف التاريخي، وإنما تتجاوز ذلك إلى بناء رؤية تفسيرية تربط الأسباب بالمقاصد، والواقع بالوحي، والماضي بالمستقبل.

وتقوم هذه المنهجية على رؤية معرفية متكاملة يسميها الإمام بمنطق "العينين"؛ فالإقتصار — في نظره — على زاوية واحدة في فهم التاريخ لا ينتج إلا "نظرة عوراء"<sup>١٨</sup>، لذلك تجمع القراءة المنهاجية بين عينٍ علمية ترصد السنن الجارية، وتدرس العوامل النفسية والسياسية والاقتصادية، وتحلل الأسباب المادية المحركة للأحداث<sup>١٩</sup>، وبين عينٍ إيمانية غيبية تستحضر عامل الغيب، وتؤمن بتدبير الله تعالى المطلق في الكون، وتقرأ الوقائع في ضوء إرادته وسننه<sup>٢٠</sup>. وبهذا التكامل تصبح العلاقة بين عالم الغيب وعالم الشهادة — في تصور الإمام — "مفهومًا عقلاً، مترابطة متساوقة"، بحيث يُدرك فعل الله تعالى من خلال سننه الجارية وأسبابه الكونية<sup>٢١</sup>.

إن الإيمان بثبات السنن الإلهية الحاكمة لحركة الاجتماع البشري؛ فالتاريخ، في المنظور المنهاجي، لا يخضع للصدفة أو العبث، وإنما تحكمه "سنن إلهية ثابتة لا تبدل لها"<sup>٢٢</sup>. ولذلك فإن دوافع الاستبداد، والاستكبار، والصراع الاجتماعي والسياسي، تظل خاضعة للقوانين نفسها التي سنّها الله في العمران البشري، وإن اختلفت صورها وأدواتها التقنية عبر العصور<sup>٢٣</sup>. فيغدو التاريخ مختبراً عملياً لاكتشاف هذه السنن، واستنباط العلاقة بين المقدمات والنتائج، بما يجعل دراسة الماضي مدخلاً لفهم الحاضر واستشراف المستقبل<sup>٢٤</sup>.

وتؤدي هذه القراءة أيضاً وظيفة "الجسر العلمي" الذي يصل بين الحقائق المطلقة التي جاء بها الكتاب والسنة وبين الواقع الإسلامي المتغير<sup>٢٥</sup>. فهي لا تكتفي بالتجريد الإيماني أو الوعظ الأخلاقي، وإنما تسعى إلى تحويل الوحي إلى برنامج عملي للتغيير، يوجه السلوك الفردي والجماعي، ويربط بين الهداية الإلهية ومتطلبات الإصلاح الحضاري<sup>٢٦</sup>. وبهذا يتحول الوحي من مجرد نص يُتلى أو واقعة تاريخية تُروى إلى مرجعية فاعلة في بناء الإنسان والمجتمع.

وتمتد القراءة السننية إلى استشراف المستقبل وجبر الانكسار التاريخي، انطلاقاً من فقه الاعتبار واستحضار سنن الاستخلاف. ففي هذا السياق يمثل "فقه الانكسار التاريخي" تشخيصاً للحظة التي انتقل فيها نظام الحكم من

١٧ عبد السلام ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، ص ٢٠؛ عبد القادر آيت الغازي، الوحي وفقه التاريخ عند الأستاذ عبد السلام ياسين، ص ١.

١٨ عبد السلام ياسين، سنة الله، ص ١٢.

١٩ عبد السلام ياسين، سنة الله، ص ١٣.

٢٠ عبد السلام ياسين، العدل، ص ٢١.

٢١ عبد السلام ياسين، العدل، ص ٢٢؛ عبد القادر آيت الغازي، المرجع السابق.

٢٢ عبد السلام ياسين، سنة الله، ص ١٠.

٢٣ عبد السلام ياسين، سنة الله، ص ١٠؛ باسل خلف حمود الزبيدي، مفاهيم: التجديد والقومة والمرونة، ص ٢.

٢٤ عبد السلام ياسين، المنهاج النبوي، ص ٢٢.

٢٥ عبد السلام ياسين، المنهاج النبوي، ص ١٨-١٩.

٢٦ عبد السلام ياسين، العدل، ص ٢٤؛ عبد القادر آيت الغازي، المرجع السابق؛ عبد السلام ياسين، المنهاج النبوي، ص ١٩.

الخلافة إلى الملك، أي لحظة انتفاض عروة الحكم، باعتبارها أصلاً للأزمة التاريخية التي ترتبت عليها تحولات عميقة في مسار الأمة، وهو ما يقتضي فهم سنها وأثارها قصد معالجتها<sup>٢٧</sup>.

. وفي مقابل ذلك، تتجه هذه القراءة إلى استحضار شروط الاستخلاف الموعود، من خلال تحويل البشارة النبوية بـ "الخلافة الثانية على منهاج النبوة" من أمل غيبي إلى مشروع استراتيجي لبناء "الفاعل التاريخي" أو "الشاهد بالقسط"؛ القادر على اقتحام عقبات الواقع وصناعة التحول الحضاري<sup>٢٨</sup>.

إن القراءة السننية - حسب الإمام - تُخرج المسلم من منطق "الشكوى العاجزة" إلى أفق "الوعد الناجزة"<sup>٢٩</sup>؛ بالجمع بين نور الإيمان وعقلانية التخطيط، بما يفرضه إلى بناء "ال عمران الأخوي المنشود"<sup>٣٠</sup>، وبهذا لا تمثل القراءة السننية مفهوماً مستقلاً داخل الجهاز المفاهيمي للمنهاج النبوي، وإنما تمثل المنهج الذي يمنح مفاهيم المنهاج النبوي، والانكسار التاريخي، والملك العاض، ومذهبية السيف وحدتها التفسيرية، ويضبط كيفية توظيفها في تفسير التحولات التاريخية وفق رؤية متماسكة تنطلق من الوحي، وتقرأ الواقع في ضوء السنن الإلهية.

وفي ضوء ذلك، يتبين أن المفاهيم المؤسسة للقراءة المنهاجية ليست مصطلحات متجاوزة، بل تشكل نسقاً تفسيرياً متكاملأً تتحدد على أساسه طبيعة التحول التاريخي وأثاره الحضارية، وبما أن هذه المفاهيم قد رسمت الإطار النظري الذي تنتظم داخله القراءة المنهاجية، فإن استيعاب بنيتها ووظيفتها يقتضي الانتقال إلى دراسة أبرز مفاتيحها التفسيرية، وهو مفهوم مذهبية السيف، باعتبار "مركزيته" في تفسير الانكسار التاريخي داخل المشروع الفكري للإمام عبد السلام ياسين.

## المبحث الثاني: مذهبية السيف (حكم السيف) في ضوء التحول السياسي: تمهيد

إذا كان المبحث السابق قد أسس للإطار المفاهيمي الذي تنتظم داخله القراءة المنهاجية، فإن الانتقال إلى دراسة مفهوم مذهبية السيف يمثل الخطوة الطبيعية التالية، باعتباره أكثر مفاهيم هذا الجهاز اتصالاً بتفسير التحول السياسي الذي عرفته الأمة بعد الخلافة الراشدة. ولا يقصد البحث من خلال ذلك تتبع الأحداث التاريخية لذاتها، وإنما بيان الوظيفة التفسيرية التي يؤديها هذا المفهوم في تفسير نشأة أنماط الحكم وأثارها في مسار الأمة السياسي والحضاري.

### المطلب الأول: مفهوم مذهبية السيف وأساسه في الرؤية المنهاجية

يُعد مفهوم "مذهبية السيف" (أو حكم السيف) في الرؤية المنهاجية أداة تحليلية لتشخيص طبيعة السلطة التي استقرت في تاريخ المسلمين عقب المنعطف الذي يسميه "الانكسار التاريخي"؛ حيث لم يعد السيف مجرد أداة للدفاع عن الملة، بل تحول إلى "نمط للشرعية السياسية" يلغي الشورى ويستبدلها بالقهر والغلبة، ويقول في ذلك: "في ظل السيف، أيها الإخوة، عاش المسلمون قروناً. فما هي العقلية التي تخلفت فينا تحت ظل حكم السيف؟... الإرهاب والقمع الذي تأثّل فينا تحت حكم السيف"<sup>٣١</sup>. وتعبير آخر: "كل مُلك عاض وجبري بعد إنما يرضع من ذلك النبع الفتوي"<sup>٣٢</sup>، وسنتتبع هذا المفهوم من خلال ما يلي:

### أولاً: التأصيل المفهومي لمذهبية السيف:

منطلق الرؤية المنهاجية هو أن "مذهبية السيف" ليست مجرد عنف عابر، بل "نسق سلطوي" أدى إلى تحويل "الخلافة" (التي تقوم على الرضى والتعاقد) إلى "ملك عاض" (يقوم على الإكراه والوراثة).

٢٧ عبد السلام ياسين، العدل، ص ٩١.

٢٨ عبد السلام ياسين، أحاديث في العدل والإحسان، ص ١٦-١٧؛ عبد السلام ياسين، المنهاج النبوي، ص ٢٢.

٢٩ عبد السلام ياسين، العدل، ص ٤٠٤.

٣٠ عبد السلام ياسين، العدل، ص ٢٠٠.

٣١ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، ص ٨١.٣٠.

٣٢ أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، المجلس التاسع، ص: ص ٨١.٣٠.

وحسب الإمام أن هذه الحالة عاش فيها المسلمون قروناً، حيث أصبح "حكم السيف قانوناً مقبولاً شرعاً"، وهو ما أدى إلى نشوء بيئة سياسية تقطع صلة السلطان بالقرآن.<sup>٣٣</sup>

ويرى كذلك أن كل ملك "عاض" (وراثي) أو "جبري" (ديكتاتوري بمفهوم العصر) إنما "يرضع من ذلك النبع الفتوي"؛ أي من اللحظة التي استبدلت فيها "صفقة اليد وثمره القلب" بـ "عصبية الشوكة والقوة العسكرية".<sup>٣٤</sup>

**ثانياً: الأساس التاريخي (لحظة التأسيس):**

من الوقائع التاريخية المفصلية التي دشنت سيادة السيف كمعيار وحيد للشرعية — حسب الرؤية المنهاجية:

❖ "بيعة الإكراه": ترتبط أساساً بحادثة مجيء معاوية بن أبي سفيان إلى المدينة ليأخذ البيعة لابنه يزيد، حيث هدد أبناء الصحابة (الحسين بن علي، وابن الزبير، وابن أبي بكر، وابن عمر) بالقتل قائلاً لأمر حرسه: "أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين ومع كل واحد سيف، فإن ذهب رجل منهم يرد علي كلمة... فليضرباه بسيفيهما".<sup>٣٥</sup>

❖ "شرعنة التغلب": تاريخياً ظهر هذا التوجه في كلمة عبد الملك بن مروان على منبر رسول الله ﷺ سنة ٧٥هـ حين قال: "والله لا يأمرني أحد بعد مقامي هذا بتقوى الله إلا ضربت عنقه"، وهي اللحظة التي أعلن فيها السلطان صراحة — حسب الرؤية المنهاجية — أن "دواء الأمة السيف".<sup>٣٦</sup>

❖ "النتائج البنوية": حسب نفس الرؤية لم تكن مآسي كربلاء، وواقعة الحرة (التي استتبعها فيها المدينة ثلاثة أيام)، وضرب الكعبة بالمنجنيق حوادث معزولة، بل هي "نتائج بنوية محتومة" لنظام الملك الذي انفصل عن وازع القرآن واعتمد "مذهبية السيف".<sup>٣٧</sup>

**ثالثاً: الآثار السوسولوجية والنفسية ("دين الانقياد"):**

لقد ترك حكم السيف — حسب الإمام ياسين — أثراً عميقاً في بنية الإنسان المسلم وفي المنظومة التعليمية والتربوية:

❖ "عقلية الخنوع": أدى الإرهاب والقمع المتأصل تحت حكم السيف إلى "انكماش العقول وتعطل الاجتهاد" ونشوء ما يسميه ابن خلدون "دين الانقياد"؛ حيث أصبح التسليم لصاحب القوة عقيدة راسخة في النفوس.<sup>٣٨</sup>

❖ "الفصام النكد": أورثت مذهبية السيف "الفصام النكد" بين الدعوة والدولة؛ فأصبح الدين "مقصوص الجناح" والسياسة "مطلقة اليد"، مما جعل العلم الشرعي ينكفي على "فقه الفروع" ويزهد في تدبير الشأن العام.<sup>٣٩</sup>

**رابعاً: الأساس الفقهي "فقه التبرير":**

تتساءل الرؤية المنهاجية: كيف استجاب العقل الفقهي للأمر الواقع؟ فيفسر الإمام ذلك مجيباً من خلال ما يسمى "فقه التبرير" أو "فقه الضرورة" وذلك بـ:

❖ "تقنين الواقع": قام فقهاء كبار (كالماوردي وأبي يعلى) بتقنين "ولاية الاستيلاء"؛ فاعتبروا أن من غلب بالسيف حتى صار خليفة وجبت طاعته لضمان عدم خروج الأمر عن الضبط،<sup>٤٠</sup> ولا يزال يستدل باجتهاده على المنابر حتى اليوم.

٣٣ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، إعداد: رشيد حليم، دار إقدام للطباعة والنشر، إسطنبول، ط٣، ٢٠٢١م، ص ٩١.

٣٤ أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، ص ٣٠.

٣٥ أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، ص ٨٨-٨٩.

٣٦ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٨١.

٣٧ أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، ص ٧٩-٨٠.

٣٨ ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق: حامد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م، ج ١، ص ٤٧، نقلاً عن: ياسين، عبد السلام،

العدل، المرجع السابق، ص ١١١-١١٢.

٣٩ عبد السلام ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، الدار البيضاء، المغرب، مطبوعات الأفق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، ص ٧٥-٧٦.

٤٠ الماوردي، أبو الحسن، الأحكام السلطانية، نقلاً عن: ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، ص ٩١-٩٢.

❖ "عجز الطالب": هذا الاجتهاد — حسب الإمام — كان نتيجة لـ "عجز الطالب" وسجن الواقع، وليس تعبيراً عن معايير منهاج النبوة؛ مما يحتم التمييز بين "فقه الضرورة" التاريخي وبين "فقه المنهاج" الذي يسعى لاستعادة السيادة للقرآن.<sup>٤١</sup>

إن مذهبية السيف في الرؤية المنهاجية هي "البدعة الكبرى" التي قطعت حبل الشورى، وحولت الدولة من خادمة للرسالة إلى سيدها عليها، وحسب نفس المدرسة فإن جبر هذا الكسر التاريخي العميق يستوجب بناء "الفاعل التاريخي" (الإنسان الشاهد بالقسط) القادر على اقتحام عقبة الخنوع وبناء مجتمع "العمران الأخوي" القائم على العدل والإحسان، بعيداً عن منطق "درء الفتنة بالفتنة".

#### المطلب الثاني: الأدلة التاريخية على مذهبية السيف

لا يكتفي الإمام عبد السلام ياسين بتأصيل مفهوم "مذهبية السيف" من الناحية النظرية، بل يسعى إلى تدعيمه بشواهد تاريخية يعدها كاشفة عن التحول الذي طرأ على آليات اكتساب السلطة وممارستها بعد الخلافة الراشدة. ومن ثم، يستحضر عدداً من الوقائع التاريخية التي يرى أنها تجسد انتقال الشرعية السياسية من الشورى والاختيار إلى الإكراه والغلبة. وفي هذا السياق يستدل بحادثة أخذ البيعة ليزيد بن معاوية، حيث يقول: "جاء معاوية بنفسه إلى الحجاز، بالمدينة المنورة معقل الإسلام، لكي يأخذ البيعة لابنه يزيد، وكان فيها أربعة من أبناء الصحابة، هم سادة المسلمين ممن لم يلزموا الحياد، وهم سيدنا الحسين بن علي، وسيدنا عبد الله بن الزبير، وسيدنا عبد الرحمن بن أبي بكر ورابعهم عبد الله بن عمر، فاستدعاهم معاوية وأغظ لهم القول وهُدِّمَ فُهرَبوا إلى مكة... وأخذ البيعة ليزيد"<sup>٤٢</sup>. كما يعزز هذا الاستدلال بما وقع في وقعة الحرة، باعتبارها - في تصوره - من أبرز الوقائع التي تعكس ترسخ هذا النمط من ممارسة السلطة، فيقول: "الحرة وما أدراك ما الحرة! في الحرة قتلوا ستة... واستباح جيش يزيد، بأمر منه، مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مهبط الوحي، ثلاثة أيام!... وقتلوا سيدنا الحسين عليه السلام، وطاقوا برأسه بين العراق ودمشق وجاؤوا بجثته فرستها الخيل حقداً، وحمية جاهلية!"<sup>٤٣</sup>.

وتؤدي هذه الوقائع، في البناء الاستدلالي للإمام، وظيفة الشاهد التاريخي الذي يدعم مفهوم "مذهبية السيف"، إذ لا يستحضرها بوصفها سرداً لأحداث الماضي، وإنما باعتبارها قرائن تاريخية يستند إليها في تفسير التحول الذي أصاب نظام الحكم وآليات ممارسته. ومن ثم، فإن القيمة التفسيرية لهذه الشواهد لا تنبع من الوقائع في ذاتها، وإنما من موقعها داخل النسق المفاهيمي الذي تنتظم في ضوئه القراءة المنهاجية للتحول من الخلافة إلى الملك.

#### أولاً: "بيعة السيف" وقسر سادة المسلمين (٦٠هـ)

أعتبرت حادثة أخذ البيعة ليزيد بن معاوية في المدينة المنورة — حسب الرؤية المنهاجية — المنعطف التاريخي الأول الذي دشّن "مذهبية السيف"، حيث استبدلت "صفقة اليد وثمررة القلب" ببريق السلاح؛ حيث إن معاوية رضي الله عنه "جاء بنفسه إلى الحجاز، بالمدينة المنورة معقل الإسلام، لكي يأخذ البيعة لابنه يزيد، وكان فيها أربعة من أبناء الصحابة، هم سادة المسلمين... الحسين بن علي، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الله بن عمر"<sup>٤٤</sup>؛ إذ رفض هؤلاء السادة مبدأ الوراثة، فخطبهم معاوية بمنطق القوة؛ حيث أمر صاحب حرسه بحضرتهم "أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين ومع كل واحد سيف، فإن ذهب رجل منهم يرد علي كلمة بتصديق أو تكذيب فليضرباه بسيفيهما"<sup>٤٥</sup>، ثم خرج للناس وأعلن أنهم بايعوا وهم صامتون تحت حد السيف، فبايع الناس اضطراراً، فقال حينها معاوية رضي الله عنه: "أنا آخر خليفة وأول ملك"<sup>٤٦</sup>.

٤١ عبد السلام ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، المرجع السابق، ص 91.

٤٢ ابن الأثير علي بن محمد، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م، ج ٣، ص ١٠، ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، المجلس التاسع، ص ٨٨.

٤٣ أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، المجلس التاسع، ص: ٧٩، ٨٠.

٤٤ ابن الأثير علي بن محمد، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م، ج ٣، ص ١٠.

٤٥ سبقت الإشارة إلى ذلك: ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، ص ٨٨-٨٩.

٤٦ ابن كثير إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م، ج ٨، ص ١٤١.

## ثانياً: استباحة الحرمات (واقعة الحرّة ٦٣هـ)

ولإبراز الدلالة التطبيقية لمفهوم "مذهبية السيف"، يستند الإمام عبد السلام ياسين إلى عدد من الوقائع التاريخية التي يرى أنها تمثل لحظة الانتقال العملي من الشورى والبيعة الاختيارية إلى منطق الغلبة والإكراه في اكتساب السلطة. ويأتي في مقدمة هذه الوقائع حادثة أخذ البيعة ليزيد بن معاوية بالمدينة المنورة، التي يعدها - في الرؤية المنهاجية - المنعطف التاريخي الأول لتجسد هذا التحول.

وفي هذا السياق يورد الإمام أن معاوية رضي الله عنه "جاء بنفسه إلى الحجاز ليأخذ البيعة لابنه، ولا يقف الإمام عند حادثة أخذ البيعة ليزيد بن معاوية، بل يوسع دائرة استدلاله لتشمل وقائع تاريخية أخرى يرى أنها تكشف عن ترسخ منطق "حكم السيف" في الممارسة السياسية. ومن أبرز هذه الوقائع حادثة الحرّة، التي يقدمها بوصفها مثلاً على تغليب مقتضيات تثبيت السلطان على حرمة المدينة ومكانتها الدينية. وفي هذا السياق يقول: "قتلوا في الحرّة ستة آلاف وثلاث مئة من الصحابة وأبناء الصحابة... وسبعة آلاف من أشراف المدينة! وقتلوا عشرة آلاف من سائر الناس" <sup>٤٧</sup>، بل وصلت الفظاعة إلى درجة أنه "حبلت ألف امرأة من زناهم" <sup>٤٨</sup>.

ويؤدي هذا الاستدلال، في البناء التفسيري للإمام، وظيفة الشاهد التاريخي الذي يجسد مفهوم "مذهبية السيف" في الواقع السياسي؛ إذ لا يستحضر الواقعة لذاتها، وإنما بوصفها مثلاً على التحول في آليات اكتساب الشرعية السياسية، من البيعة القائمة على الرضا والاختيار إلى البيعة التي غلب عليها الإكراه واستعمال القوة. ومن ثم، فإن القيمة التفسيرية لهذه الحادثة تتحدد بموقعها داخل النسق المفاهيمي الذي يقرأ من خلاله الإمام هذا التحول التاريخي.

## ثالثاً: فاجعة كربلاء (٦١هـ) وإعدام المعارضة

اعتبر التحليل المنهاجي مأساة مقتل الإمام الحسين التجسيد الأقصى لـ "مذهبية السيف" التي لم تتورع عن الفتك بآل بيت النبوة حرصاً على ضمان استمرار الملك العاض؛ نقل ياسين فظاعة مشهد التنكيل والتمثيل بسيدنا الحسين بعد قتله؛ إذ "طافوا برأسه بين العراق ودمشق وجاؤوا بجثته فرفستها الخيل حقداً وحمية جاهلية" <sup>٤٩</sup>، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رأس الحسين وُضع في طست بين يدي عبيد الله بن زياد، فجعل ينكت بقضيب في أسنانه، فقال أنس: "كان أشبههم برسول الله ﷺ" <sup>٥٠</sup>؛ ويقرر الإمام بأن هذا الفعل يعكس "عقلية الإرهاب والقمع التي تأثلت تحت حكم السيف" <sup>٥١</sup>.

## رابعاً: مأساة حكم السيف (عبد الملك بن مروان ٧٥هـ)

ويمتد استدلال الإمام إلى ما يعده انتقالاً من الممارسة إلى التنظير؛ إذ يستشهد بإعلان عبد الملك بن مروان في خطبته بالمدينة: "إني لن أداوي أمراض هذه الأمة بغير السيف... والله لا يأمرني أحد بعد مقامي هذا بتقوى الله إلا ضربت عنقه" <sup>٥٢</sup>، ويرى الإمام أن دلالة هذا التصريح تتجاوز الواقعة التاريخية ذاتها، لأنها تعكس - في قراءته - تحول السيف من وسيلة ظرفية لمعالجة الاضطرابات إلى قاعدة معلنة في تدبير السلطة، وهو ما يصطلح عليه بـ "مذهبية السيف".

٤٧ الطبري محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، نقلاً عن ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٢٥٩.

٤٨ ابن كثير إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م، ج ٨، ص ٢٢١.

٤٩ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، إعداد: رشيد حليم، دار إقدام، ط ٣، ٢٠٢١م، ص ١٦٥.

٥٠ البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الشعب، القاهرة، ١٩٨٧م، كتاب المناقب، حديث ٣٧٤٨.

٥١ أحاديث في العدل والإحسان. المجلس الثامن، ص: ٧٣.

٥٢ ابن الأثير في الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٤١٤.

وكان لهذه المذهبية مآلات؛ فنشأ ما يعرف بـ "دين الانقياد"؛ وهو مفهوم سوسيولوجي يشير إلى خنوع الرعية واستئصالها للغالب بالقهر، فتعطل الاجتهاد وشلت الإرادات لقرون، واستحال الأمر عصبية وتكتلاً واقعياً<sup>٥٣</sup>. إن الأدلة التاريخية (بيعة الإكراه، الحرية، كربلاء) — حسب المدرسة المنهاجية — أثبتت أن "مذهبية السيف" لم تكن عنفا عابراً، بل **نمط من الشرعية السياسية** قام على أنقاض الشورى، وأدى إلى "الفصام النكد" "الانكسار التاريخي" بالتعبير المنهاجي، والذي لا يجبر إلا عبر استشراف "الخلافة الثانية" القائمة على العدل والرضى.

### المطلب الثالث: الدلالة المنهاجية لمذهبية السيف وآثارها الحضارية

بعد الوقوف على أبرز الوقائع التاريخية التي يستند إليها الإمام عبد السلام ياسين في تأسيس مفهوم "مذهبية السيف"، تبرز أهمية الكشف عن الدلالة المنهاجية التي يضيفها على هذا المفهوم، إذ لا يقف عند حدود توصيف تلك الوقائع أو إدانتها، وإنما يجعلها مدخلاً لتفسير التحول الذي أصاب بنية السلطة في التاريخ الإسلامي واستجلاء آثاره الحضارية. ومن هذا المنطلق، فإن القصد - في نظر الإمام - من استحضار هذه الوقائع ليس إدانة الماضي، وإنما تجاوز منطق التبرير إلى منطق الاعتبار؛ إذ ينبغي التمييز بين فقه التبرير الذي يقف عند حدود الضرورة التاريخية، وفقه المنهاج الذي يجعل الوعي معياراً لتقويم التاريخ واستشراف آفاق الإصلاح.

إن القصد في نظر الإمام ياسين من ذكر هذه الوقائع ليس إدانة الماضي، وإنما تجاوز منطق التبرير إلى منطق الاعتبار؛ إذ ينبغي التمييز بين فقه التبرير الذي يقف عند حدود الضرورة التاريخية، وفقه المنهاج الذي يجعل الوعي معياراً لتقويم التاريخ، واستشراف آفاق الإصلاح في ضوء ما يسميه الإمام عبد السلام ياسين "الخلافة الثانية على منهاج النبوة"<sup>٥٤</sup>.

وبذلك يكون الربط بين أحزان عاشوراء ونظام معاوية رضي الله عنه هو رصد لمنعطف انتفاض عرى الإسلام؛ حيث أدى استبدال الشورى بالوراثة، والرضى بالسيف، إلى نشوء بيئة سياسية استباحت فيها حرمة آل البيت، واستبيحت فيها مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي نتائج بنيوية لنظام الملك العاض الذي قطع صلة السلطان بالقرآن<sup>٥٥</sup>.

إن "مذهبية السيف" (حكم السيف) — حسب الإمام — ليس مجرد اللجوء إلى القوة في ظرف تاريخي معين، وإنما نشوء نمط من الشرعية السياسية يقوم على الغلبة، ويؤثر في طبيعة الدولة وآليات ممارستها للسلطة، بما ينعكس على البناء الحضاري للأمة في مختلف مراحلها، وفيما يلي تفصيل لهذه الدلالة وآثارها العميقة في بناء الأمة:

#### أولاً: من منطق التبرير إلى منطق الاعتبار (منهاجية القراءة)

تنطلق القراءة المنهاجية من ضرورة تجاوز منطق التبرير الذي يقف عند حدود الضرورة التاريخية، إلى فقه المنهاج الذي يجعل الوعي معياراً لتقويم التاريخ واستشراف الخلافة الثانية على منهاج النبوة<sup>٥٦</sup>. وانطلاقاً من هذا الأساس، تميز بين فقه التبرير الذي قنن لولاية الاستيلاء تحت وطأة "عجز الطالب" والاستسلام لإكراهات الواقع، وبين فقه المنهاج الذي يستعيد المعايير النبوية بوصفها مرجعاً لتقويم التجربة التاريخية وجبر الانكسار التاريخي.

#### ثانياً: النتائج البنيوية لمذهبية السيف (انتفاض العرى)

يعتبر الإمام ياسين أن أحداثاً مثل مأساة كربلاء وواقعة الحرة (كما أسلفنا) لم تكن مجرد "فتن" عابرة، بل هي نتائج بنيوية محتومة لنظام الملك العاض الذي دشنته معاوية رضي الله عنه حين استبدل الشورى بالوراثة والرضى بالسيف، كما اعتبر أن الربط بين أحزان عاشوراء ونظام معاوية رسداً لمنعطف "انتفاض عرى الإسلام"؛ حيث

٥٣ ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط ٢، ٢٠١٠ م، ص ٩٧.

٥٤ ياسين عبد السلام، "العدل" (الفصول ١-٤) التي تعتبر أن جبر هذا الكسر التاريخي لا يكون إلا باستعادة "المعايير النبوية" في الحكم.

٥٥ نفسها.

٥٦ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، المرجع السابق، ص ٥٤٠.

أدى هذا التحول إلى نشوء بيئة سياسية استباحت فيها حرمة آل البيت ومدينة رسول الله ﷺ، وهي ثمار "مذهبية السيف" "عصبية الشوكة" التي قطعت صلة السلطان بالقرآن.<sup>٥٧</sup>

#### ثالثاً: الآثار الحضارية (نشوء "دين الانقياد")

لم تكن "مذهبية السيف" — حسب الإمام — مجرد لجوء للقوة في ظرف معين، بل نمط من الشرعية أثر في طبيعة الدولة وآليات ممارستها للسلطة، مما انعكس سلباً على البناء الحضاري للأمة حالاً ومآلاً، ولقد أورث هذا النمط من الحكم الأجيال اللاحقة ما يسميه الإمام (مستعيراً من ابن خلدون) "دين الانقياد"؛ وهو حالة من الاستكانة للظلم وتطبيع القهر في الوعي الجمعي، حتى أصبحت طاعة المتسلط كأنها "كتاب الله الذي لا يبدل"<sup>٥٨</sup>، وأدى كذلك إلى شلل الإرادة وانحسار العلم؛ فبينما انشغل الفقهاء بفقه الفروع، أصبحت السياسة "مطلقة اليد" بعيدة عن وازع القرآن، مما أنتج إنساناً "غثائياً" يعاني من النزيف في الفكر والعواطف.

#### رابعاً: مذهبية السيف وبناء "الفصام النكد"

ومن الآثار الحضارية لمذهبية السيف، في القراءة المنهاجية، نشوء ما يسميه الإمام ياسين بـ "الفصام النكد" بين الدعوة والدولة؛ إذ تحولت الدولة إلى توظيف المرجعية الدينية لإضفاء المشروعية على السلطة وممارستها، بعد "إعدام النظام المعياري الإسلامي بحجة أن الرأسمال المعياري الموروث لم يعد قادراً على مسيطرة الواقع"<sup>٥٩</sup>، ونتيجة لذلك، انحسر دور الدعوة في كثير من السياقات إلى المجال التعبدية أو الخلاص الفردي، بعيداً عن الإسهام في توجيه الشأن العام للأمة.

لذلك، إن الدلالة المنهاجية لمذهبية السيف هو اعتبارها "البدعة الكبرى" التي حرفت مسار التاريخ الإسلامي، وتتجاوز آثارها الحضارية الجانب السياسي لتشمل إفساد الفطرة وتكريس التبعية للنموذج الجاهلي، مما يفرض على "جيل الخلافة الثانية" — حسب الإمام — مهمة تربوية وتعليمية كبرى لتحرير العقول من "دين الانقياد" وإعادة بناء الشخصية المسلمة على معايير النبوة.

يخلص هذا المبحث إلى أن مفهوم مذهبية السيف يؤدي وظيفة تفسيرية تتجاوز الوصف التاريخي إلى الكشف عن منطق التحول في بنية السلطة. غير أن هذا التفسير يثير سؤالاً آخر يتعلق بحدود تنزيل الأحكام على الوقائع التاريخية، ودور الاجتهاد في تفسيرها، وهو ما يقتضي الانتقال إلى دراسة مفهوم **المجتهد المتأول** وعلاقته بقراءة تلك المرحلة.

يتبين أن مذهبية السيف والاجتهاد المتأول لا يمثلان حادثتين منفصلتين، بل يشكلان في القراءة المنهاجية بنيتين متلازمتين؛ إذ أوجدت الأولى واقع الغلبة، بينما تكفلت الثانية بإنتاج شرعيته التاريخية، ومن ثم فإن فهم الانكسار التاريخي يظل ناقصاً إذا اقتصر على أحدهما دون الآخر.

#### المبحث الثالث: التكيف الشرعي بين الوصف النبوي والاجتهاد التأويلي .

##### تمهيد

يثير تفسير التحول التاريخي — حسب الرؤية المنهاجية — سؤالاً منهجياً يتجاوز الوقائع إلى كيفية قراءتها في ضوء النصوص الشرعية، وحدود الاجتهاد في تقويم المواقف السياسية التي شهدتها التاريخ الإسلامي. ومن هنا يأتي هذا المبحث لدراسة مفهوم **المجتهد المتأول** في القراءة المنهاجية، وبيان وظيفته في تفسير أحداث الفتنة والتحول السياسي، مع إبراز العلاقة بين تقويم الاجتهادات التاريخية والمحافظة على الأصول الشرعية في توفير الصحابة رضي الله عنهم.

٥٧ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، ص ٧٩-٨٠.

٥٨ ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، ص ١١١-١١٢، نقلاً عن: ياسين، العدل، ص ١١١.

٥٩ ياسين، عبد السلام، الإسلام والحداثة، ص ٦٠.

## المطلب الأول: مفهوم المجتهد المتأول وحدود التأويل في قراءة الفتنة الكبرى .

ويستحضر الإمام عبد السلام ياسين هذا المفهوم في معرض مناقشة مناهج تفسير الفتنة الكبرى، مبيناً أن بعض الاجتهادات التي دافعت عن موقف معاوية رضي الله عنه قامت على تأويله بوصفه "مجتهداً متأولاً"، وهو تأويل يناقشه الإمام بقوله: "نجد في كتاب العواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي، وعند ابن تيمية في منهاج السنة، وعند غيرهم من المحدثين الآخرين دفاعاً مستميتاً عن معاوية... أما تأويلهم بأن معاوية مجتهد متأول... فهو بعيد عن التقرير النبوي في الحديث الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تقتله الفئة الباغية»<sup>٦٠</sup>. يُمثل مفهوم "المجتهد المتأول" في القراءة المنهجية للإمام عبد السلام ياسين أداة نقدية لفحص المناهج التفسيرية التي قاربت أحداث "الفتنة الكبرى"؛ إذ يرى أن توظيف هذا المصطلح الفقهي لتبرير الانقلاب على الشورى سبب طمس المعايير النبوية الصارمة لصالح "فقه التبرير" الذي جعل الواقع التاريخي حاكماً على الوحي، وفيما يلي تحليل لهذا المفهوم وحدوده:

### أولاً: نقد التوظيف التبريري لمصطلح "الاجتهاد"

يرفض عبد السلام ياسين المساواة بين "الخلافة" و"الملك" كاصطلاحات تاريخية مرنة، معتبراً تلك المساواة تزيفاً للحقيقة النبوية، لذلك فهو ينتقد الدفاع المستميت الذي قدمه القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه "العواصم من القواصم" وشيخ الإسلام ابن تيمية في "منهاج السنة النبوية"، حيث اعتبروا معاوية رضي الله عنه "مجتهداً متأولاً" في خروجه على الإمام علي، وتعليل اعتراضه يرجع إلى بعد هذا التأويل "عن التقرير النبوي في الحديث الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمار: «ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة، ويدعوهم إلى النار»<sup>٦١</sup>، بالإضافة إلى أن الاجتهاد الفقهي له "مجال" لا يتعداه، وهو الظنيات، أما في الوقائع التي نص عليها الوحي بوصف "البغي"، فإن التأويل يصبح نوعاً من العجز عن مواجهة "الانكسار التاريخي".

### ثانياً: الفصل بين "مقام الصحبة" و"نمط ممارسة السلطة"

ومن السمات المنهجية البارزة في قراءة الإمام ياسين تمييزه بين تقويم البنية السياسية وتقويم الأشخاص؛ فهو لا يوجه نقده إلى أشخاص الصحابة رضي الله عنهم، وإنما إلى البنية السياسية التي آلت إليها التجربة التاريخية. وفي هذا السياق يقول: "ولمعاوية ولكل الصحابة رضي الله عنهم في قلوبنا كل إجلال وتقدير، لكن الحديث في هذا الموضوع يفرضه واجب التفقه في ديننا، وضرورة تصفح التاريخ لنخطط لمستقبل الخلافة الثانية"<sup>٦٢</sup>. كما يدعم قراءته بما تنقله بعض المصادر التاريخية عن معاوية نفسه من قوله: "أنا آخر خليفة وأول ملك"<sup>٦٣</sup>، وهو ما يعده الإمام ياسين شاهداً تاريخياً يؤيد تمييزه بين مرحلة الخلافة ومرحلة الملك، ويضعف تأويلات بعض المتأخرين التي أضفت على التحول إلى الملك العاض صبغة الاجتهاد.

### ثالثاً: من فقه الضرورة إلى فقه المنهاج

يعد مفهوم "المجتهد المتأول" — حسب التحليل المنهجي — حجر الزاوية فيما يسمى "فقه التبرير"، الفقه الذي سجن العقل المسلم في "الأمر الواقع" لقرون، وحسب الإمام إن فقهاء كباراً كانوا "سجناء للواقع، وكانوا تحت طائلة السيف، فشرعنوا "إمارة الاستيلاء" حفاظاً على وحدة الأمة"<sup>٦٤</sup>، والبديل المنهجي في نظره هو ضرورة

٦٠. ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، ص: ٦٩، ٣٣، ٣١. ورد هذا اللفظ "الفئة الباغية" في الحديث الشريف: الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "كُنَّا نَنْقُلُ لِبْنِ الْمَسْجِدِ لَبْنَةً لِبْنَةً، وَكَانَ عَمَّارٌ يَنْقُلُ لِبْنَتَيْنِ لِبْنَتَيْنِ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَسَحَ عَنْ رَأْسِهِ الْغُبَارَ، وَقَالَ: وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ، عَمَّارٌ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ." صحيح، الراوي: أبو سعيد الخدري | المحدث: البخاري | المصدر: صحيح البخاري،

الصفحة أو الرقم: ٢٨١٢ <https://dorar.net/h/R7HZBi1v>

٦١. ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، ص ٣١-٣٣.

٦٢. ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، ص ٣١.

٦٣. ابن كثير إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م، ج ٨، ص ١٤١

٦٤. ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، ص ٩١.

التحرر من التقليد الذي خلف فتاوى اجتهد فيها أصحابها لزمانهم (فقه الضرورة)، واستبداله بـ "فقه المنهاج الذي يجعل الوحي معياراً لتقويم التاريخ، واستشراف الخلافة الثانية".<sup>٦٥</sup>

رابعاً: مآلات التأويل (الفصام النكد)

حسب ياسين؛ لقد أدى التوسع في تأويل "البغي" على أنه "اجتهاد" إلى نتائج بنوية خطيرة أصابت كيان الأمة بنشوء "دين الانقياد" وهو التسليم لصاحب الشوكة والغلبة وكأنه قدر إلهي لا يدافع، مما أدى لتعطل الاجتهاد السياسي لقرون، ثم افتراق القرآن والسلطان: حيث أصبح السلطان يحكم بالسيف "والقرآن مقصوص الجناح"، ووجدت التبريرات الفقهية لكل مستبد تحت دعوى "المجتهد" أو "الضرورة".<sup>٦٦</sup>

وخلاصة القول: إن الجهاز المفاهيمي في القراءة المنهاجية يمثل وحدة متكاملة؛ فتشخيص "الانكسار التاريخي" يقتضي نقد مفهوم "المجتهد المتأول" بوصفه غطاءً فقهياً للملك العاض ومذهبية السيف. والهدف من هذا النقد ليس "إثارة الفتن"، بل استعادة "المعايير النبوية" في الحكم لجبر هذا الانكسار وبناء "ال عمران الأخوي" في مرحلة الخلافة الثانية الموعودة.

### المطلب الثاني: التمييز بين مقام الصحبة وتقويم الاجتهادات السياسية .

تتأسس القراءة المنهاجية للإمام عبد السلام ياسين على "فصل معرفي دقيق" بين "مقام الصحبة" بما له من القداسة والفضل والاتباع، وبين "البنية السياسية" التي أفرزتها صراعات تاريخية معينة؛ حيث يرى إن إجلال الصحابة رضي الله عنهم واجب إيماني مقدس، لكنه لا ينبغي أن يكون حجاباً يمنع من توصيف الوقائع التاريخية بمعايير الوحي، وهذا تفصيل لهذه الرؤية من خلال المحاور الآتية:

#### أولاً: تعظيم الصحابة ومركزية "الترضي"

المنطلق هو عقيدة أهل السنة والجماعة في توقيير أصحاب رسول الله ﷺ؛ فهم عنده "سادة الأولياء وأئمتهم"، والجيل الذي "جمع أطراف الإحسان وأقطار المجد"، وفي ذلك يقول: "ولمعاوية ولكل الصحابة رضي الله عنهم في قلوبنا كل إجلال وتقدير"، مستشهداً بالنهي النبوي التالي: "دعوا لي أصحابي فالذي نفسي بيده لو أنفقتم مثل أحد ذهباً ما بلغتم أعمالهم"<sup>٦٧</sup>، إن "الترضي" في الفكر المنهاجي ليس مجرد طقس لفظي، بل اعتراف بالسابقة الجهادية لجيل التأسيس الذي تلقى الإيمان قبل القرآن.

#### ثانياً: نقد "المجتهد المتأول" كمنهج لا كشخص

في سياق نقد المناهج التي حاولت تبرير "الانكسار التاريخي" عبر تحويل "البغي السياسي" إلى "اجتهاد فقهي" يعالج الإمام مفهوم "المجتهد المتأول"، ويرى أن تأويل خروج معاوية رضي الله عنه بأنه اجتهد تأويل "بعيد عن التقرير النبوي في الحديث الذي يقول فيه رسول الله ﷺ لعمار: "ويح عمار، تقتله الفئة الباغية"<sup>٦٨</sup>.

يتضح هنا أن البحث يتصل بـ "منهج قراءة النصوص"؛ حيث يرفض الإمام أن يُستخدم مصطلح "المجتهد" كغطاء لإلغاء الوصف النبوي الصريح للوقائع التاريخية، مؤكداً أن معاوية نفسه أقر بالتحول حين قال: "أنا آخر خليفة وأول ملك".

#### ثالثاً: التمييز بين التقوى الفردية وبنية النظام

إن مفهوم "الملك العاض" — في نظر الإمام — يصف نمطاً في ممارسة السلطة، يقوم على الإكراه، ولا يعبر عن توصيف أخلاقي للأشخاص؛ فقد يوجد ملك صالح (كعمر بن عبد العزيز) ضمن بنية نظام منكسر، وهو بذلك يدشن شجاعة تامة في تناول مرحلة الفتنة الكبرى، لكن دون الإخلال بالتعظيم الكامل للصحابة رضي الله عنهم.. إنه الأدب الذي لا يغيب الجرأة، والجرأة التي لا تفقد الأدب.

٦٥ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، ص ٥٤٠-٥٤١

٦٦ ياسين، عبد السلام، العدل، المرجع السابق، ص ٧٥-٧٦

٦٧ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، ص ٣١

٦٨ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، ص ٣١-٣٣

#### رابعاً: وحدة النسق ومقاصد التغيير

يعد الجهاز المفاهيمي عند الإمام عبد السلام ياسين "وحدة معرفية متماسكة"؛ إذ لا يمكن فهم أحد أركانها بمعزل عن البقية، وتتنظم وفق الترتيب الآتي: المنهاج النبوي باعتباره "اسم الآلة" والجهاز العلمي الذي نستخدمه لقراءة الماضي وبناء المستقبل، الانكسار التاريخي باعتباره المحور التفسيري الذي يرصد لحظة "نقض عروة الحكم" وتحول الخلافة إلى ملك، الملك العاض ومذهبية السيف باعتبارهما وصفين لبنية النظام السياسي الذي استبدل "الرضى" بـ "الإكراه" و"الشورى" بـ "الغلبة والقهر"، ثم المجتهد المتأول باعتباره الغطاء الفقهي الذي شرع هذا الواقع وحوله إلى "دين انقياد" وخنوع.

وخلاصة القول: إن تقويم هذه الرؤية يقتضي التمييز بين "فقه التبرير" (أو فقه الضرورة) الذي شرع الأمر الواقع التاريخي بسبب "عجز الطالب" وسجن الواقع، وبين "فقه المنهاج" الذي يستعيد معايير النبوة ويستشرف "الخلافة الثانية" باعتبارها بشارة نبوية تستنهض الهمم لجبر الانكسار وبناء "العمران الأخوي" القائم على العدل والإحسان.<sup>٦٩</sup>

يتضح من خلال هذا المبحث أن تفسير الوقائع التاريخية لا ينفصل عن منهجية التعامل مع الاجتهادات التي صاحبها، وأن القراءة المنهجية تحاول الجمع بين التفسير التاريخي والضوابط الشرعية. ويقود ذلك إلى بحث كيفية تلقي العلماء لهذه الوقائع، وقراءة اجتهاداتهم في سياقاتها التاريخية، وهو ما يشكل موضوع المبحث التالي.

#### المبحث الرابع: قراءة اجتهادات العلماء في سياقها التاريخي: بين فقه الضرورة وفقه المنهاج: تمهيد

إذا كان المبحث السابق قد انصرف إلى بيان الأساس المنهجي للتمييز بين مقام الصحة وتقويم الاجتهاد، فإن هذا المبحث ينتقل إلى دراسة الكيفية التي تعاملت بها المدارس العلمية مع تلك الاجتهادات، وكيف أسهمت في تشكيل الوعي السياسي الإسلامي.

لذلك وبعد استجلاء الأسس المفاهيمية والمنهجية التي تقوم عليها القراءة المنهجية، تبرز الحاجة إلى دراسة اجتهادات العلماء الذين تناولوا مرحلة التحول السياسي، وبيان مدى ارتباطها بسياقاتها التاريخية والمعرفية. فالنظر في هذه الاجتهادات لا يروم تقويمها بمعايير مجردة، وإنما الكشف عن أثر الظروف السياسية والاجتماعية في تشكيلها، وعن العلاقة بين فقه الضرورة وفقه المنهاج في تفسير مسار التاريخ الإسلامي.

#### المطلب الأول: قراءة اجتهادات العلماء في سياقها التاريخي

لا يقتصر البحث في التحول السياسي الذي عرفه التاريخ الإسلامي<sup>٧٠</sup> على دراسة الوقائع المؤسسة له، وإنما يمتد إلى تحليل المناهج التي تعامل بها العلماء مع تلك الوقائع، والأسس التي بنت عليها تكييفاتها الفقهية والكلامية، مع مراعاة الظروف التاريخية التي نشأت فيها تلك الاجتهادات. ومن ثم، فإن دراسة هذه المواقف لا يُقصد بها المفاضلة بين الأئمة أو الانتقاص من مكانتهم العلمية، وإنما تروم الوقوف على الخلفيات المعرفية التي وجهت قراءاتهم، وبيان مدى ارتباطها بواقعها التاريخي.

يتناول الإمام عبد السلام ياسين جانباً من اجتهادات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تفسير أحداث الفتنة الكبرى، ولا سيما وصفه لعهد معاوية رضي الله عنه بأنه "ملك ورحمة"، وهو توصيف يراه الإمام معبراً عن اجتهاد ارتبط بسياق تاريخي مخصوص، فرضته اعتبارات المحافظة على وحدة الأمة، والخشية من تجدد الفتنة، يقول ابن تيمية: "كان ملك معاوية ملكاً ورحمة".<sup>٧١</sup>

٦٩ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، ص ٥٤٠-٥٤١

٧٠ يبين الإمام ذلك بقوله: "وكان انتفاض عروة الحكم... انتفاضاً في العقد الشرعي الذي عليه بني الحكم في الإسلام، بين الحاكمين والمحكومين: الشورى ثم البيعة. والملك العاض... وهو وصف دقيق لإكراه يقع من الحاكم على المحكوم"، أحاديث في العدل والإحسان، ص ٢٩-٣٠.

٧١ ابن تيمية، تقي الدين، منهاج السنة النبوية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٦ م، ج ١، ص ٥٢٧.

ولا يناقش هذا الاجتهاد من حيث مكانة صاحبه أو منزلته العلمية، وإنما من حيث الأساس الذي قام عليه، وصلاحيته لأن يكون تفسيراً عاماً لمسار التحول السياسي في التاريخ الإسلامي.

لذلك فهو يذهب إلى أن فهم التحول السياسي من الخلافة إلى الملك لا يكتمل إلا بتحليل "المنازع المعرفية" والظروف التاريخية التي أطرت مواقف كبار الفقهاء والمحدثين، مما يجعل دراستهم دراسة لمنظومات فكرية واجهت إكراهات الواقع، لا مجرد مفاضلة بين الأشخاص، وهذا توسع وتحليل لبعض أسس هذه القراءة:

#### أولاً: تأصيل "فقه الضرورة" وسياق الوحدة

لم يشرع الإمام ياسين في نقد شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة أهل السنة إلا بعد أن أثنى عليهم وقدرهم التقدير العميق، معتبراً أن مواقفهم نبعت من حرصهم على "بيضة الإسلام" ووحدة الأمة في زمن كانت تعصف فيه الفتن الداخلية والتهديدات الخارجية (كالتتار والصليبيين).

وبخصوص موقف ابن تيمية فإنه يرى أن عهد معاوية رضي الله عنه كان "ملكاً ورحمة"؛ وهو توصيف يراد به التمييز بين الملك الذي يحفظ الدين والأنفس وبين الملك الذي يظلم ويجور، وهو اجتهاد ورأي حسب ياسين، ولم يكن "تأصيلاً شرعياً" للملك المطلق، بل كان "فقه تبرير" فرضه سجن الواقع التاريخي و"عجز الطالب" عن تغيير المنكر السياسي دون الوقوع في فتنة أعظم<sup>٧٢</sup>، ويستند هذا الموقف إلى ما أصله ابن كثير في قراءته للمراحل التاريخية، حيث اعتبر أن الحفاظ على استقرار الأمة كان الغاية القصوى للفقهاء في عصور "الملك العاض"<sup>٧٣</sup>.

#### ثانياً: التمييز بين المكانة العلمية وصلاحيه النموذج

في هذا السياق تُشدد الرؤية المنهجية على أن نقد اجتهاد ابن تيمية أو غيره في تكليف "الملك العاض" لا ينقص من قدرهم العلمي أو الرباني، بل هو فحص لملاءمة ذلك الاجتهاد كقانون مستقبلي للأمة؛ إذ يقرر الإمام ياسين بوضوح قائلاً: "المعاوية ولكل الصحابة رضي الله عنهم في قلوبنا كل إجلال وتقدير.. ونعظم فقهاءنا رحمهم الله، فقد كانوا سجناء لوقتهم وللعقلية وللواقع، وكانوا تحت طائلة السيف.. حفاظاً على وحدة الأمة"<sup>٧٤</sup>، وبناءً على ذلك، يرفض الإمام تحويل "فتوى الضرورة" التاريخية إلى "دين متبع" يحجب المعايير النبوية الصافية في الحكم، مؤكداً أن الاستمرار في وصف الملك بـ"الرحمة" قد يؤدي لتطبيع الاستبداد في الوعي الجمعي.

#### ثالثاً: الخلفيات المعرفية ونقد "نحلة الغالب"

يحلل الإمام ياسين تأثير الفكر السياسي الإسلامي بـ "سنن العمران" التي وصفها ابن خلدون، حيث تحولت الخلافة إلى ملك بفعل عصبية الشوكة؛ فهو يرى أن الفقهاء رحمهم الله اضطروا لمسيرة "الوازع الطبيعي" (السلطان) بعد ضعف "الوازع الديني" في تدبير الشأن العام، مما أنتج ما يسميه ابن خلدون "دين الانقياد"؛ وهو خضوع الرعية للقاهر بالسيف،<sup>٧٥</sup> هذا السياق — في نظره — جعل اجتهاداتهم تتسم بـ "المرونة الاضطرارية" التي تقبل بالأمر الواقع مخافة الفوضى، وهو ما يراه "عقبة" يجب اقتحامها اليوم لاستعادة نظام الشورى والرضى.

#### رابعاً: "فقه المنهاج" كبديل عن "فقه التبرير"

إن اجتهاد ابن تيمية في وصف عهد معاوية بـ "الملك والرحمة" هو "فقه مرحلي" استند أغراضه التاريخية؛ لذا يدعو الإمام ياسين إلى تحرير العقل المسلم من "التقليد" والرجوع المباشر للوحي (الكتاب والسنة) لإعادة بناء نظام الحكم على منهاج النبوة (الخلافة الثانية)، حيث لا تكون الدولة سيدة على الدعوة، بل خادمة لها وللعدل والإحسان.

وخلاصة المطلب: إن قراءة اجتهادات العلماء في سياقها التاريخي تهدف إلى كشف "الفصام النكد" الذي أصاب جسد الأمة منذ الانكسار الأول؛ فابن تيمية وغيره من الفرسان رحمهم الله اجتهدوا لزمانهم "بعجز الطالب"،

٧٢ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، ص ٥٤١-٥٤٢.

٧٣ ابن كثير، إسماعيل، البداية والنهاية، ج ٨، ص ١٤١.

٧٤ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، ص ٣١، ٩١.

٧٥ ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، ص ١١١، نقلاً عن: ياسين، العدل، ص ١١١-١١٢.

ومهمة جيل اليوم هي جبر ذلك الانكسار باستعادة "معايير النبوة"، متمسكين بأدب الترضي على السلف مع شجاعة التجديد في السياسة والحكم. يخلص المطلب إلى أن البديل الذي يطرحه الإمام هو الانتقال من قراءة التاريخ بـ "الاضطرار" إلى استشراف المستقبل بـ "الاختيار".

### المطلب الثاني: فقه الضرورة وفقه المنهاج في تفسير الشرعية السياسية

يميز الإمام بين الأحكام التي صدرت لمعالجة واقع استثنائي، وبين المبادئ الكلية التي تفسر التاريخ أو تؤسس للنظرية السياسية في الإسلام.

وبناء على ذلك، يرى أن جانباً معتبراً من الفقه السياسي التراثي تشكل تحت ضغط ظروف استثنائية، فرضتها الحاجة إلى المحافظة على كيان الأمة، وتجنب الفوضى، وحماية ما بقي من وحدتها السياسية، وهو ما يعبر عنه بمفهوم "عجز الطالب"، فيقول: "كانت تلك الفتاوى استجابة لواقع عجز الطالب، وخوفاً من الفوضى، لكن الخطأ يكمن في تحويل هذه الرخص الاضطرارية إلى عقيدة أبدية تبرر الاستبداد الجبري المعاصر"<sup>٧٦</sup>، ويكشف هذا النص عن تمييز منهجي بين مستويين من الاجتهاد:

الأول: اجتهاد ارتبط بظروف تاريخية خاصة، قصد أصحابه من خلاله دفع مفسدة أعظم، والمحافظة على الحد الأدنى من وحدة الأمة، فجاءت أحكامه مراعية لمقتضيات ذلك الواقع، لكن، منهاجها هذا هو الذي دشّن "شرعية الغلبة التي قننها لاحقاً فقهاء "عجز الطالب" تحت مسمى "إمارة الاستيلاء"<sup>٧٧</sup>.

والثاني: تحويل تلك الأحكام الظرفية إلى أصول نظرية دائمة، تتجاوز أسبابها التاريخية، وتصبح أساساً لتفسير الشرعية السياسية في مختلف الأزمنة والأحوال.

وتقود هذه القراءة إلى اعتبار أن الإشكال الذي يناقشه الإمام لا يتعلق بمشروعية الاجتهاد في ظرفه، وإنما بمدى مشروعية تعميمه خارج ذلك الظرف، وإخضاع المراحل التاريخية اللاحقة للمسوغات نفسها، رغم اختلاف السياقات والأسباب والمآلات، وانطلاقاً من ذلك، يميز بين تصورين للاستقرار السياسي:

✓ الأول، يجعل المحافظة على السلطان القائم مقصداً يتقدم على غيره من المقاصد، ولو أدى ذلك إلى القبول باستمرار أنماط الحكم القائمة على الغلبة.

✓ الثاني، يجعل الشورى والعدل أصلاً في بناء الشرعية السياسية، ويرى أن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق إلا إذا تأسست السلطة على المرجعية التي جاء بها الوحي، واتحد سلطان السياسة مع سلطان الشريعة.

الفارق بين المنهجين — في نظره — يكمن في مصدر الشرعية؛ فبينما ينتهي الأول إلى جعل الضرورة السياسية أساساً لاستمرار النظام، ينطلق الثاني من اعتبار المنهاج النبوي المرجعية التي ينبغي أن تقاس إليها التجارب السياسية، وأن تفسر في ضوءها التحولات التاريخية، بل تصبح دراسة اجتهادات العلماء جزءاً من دراسة تطور الفكر السياسي الإسلامي، لا وسيلة لإعادة محاكمة أعلامه؛ لأن القيمة العلمية لهذه الاجتهادات تتحدد بظروف نشأتها، ومقاصدها، وحدود امتدادها، كما تتحدد بقدرتها على تفسير الوقائع التاريخية في ضوء النصوص الشرعية والسنن الحاكمة لحركة التاريخ.

ومن ثم، فإن قراءة التراث السياسي الإسلامي — حسب مدرسة المنهاج النبوي — تقتضي التمييز بين فقه الضرورة الذي يعالج الواقع عند تعذر المثال، وفقه المنهاج الذي يتخذ النموذج النبوي معياراً لتقويم الواقع واستشراف آفاق إصلاحه، دون تعارض بين تقدير جهود العلماء، والبحث العلمي في مناهجهم واجتهاداتهم. تكشف هذه القراءة أن كثيراً من الاجتهادات السياسية ارتبطت بظروفها التاريخية، الأمر الذي يفسر تنوع المواقف واختلافها. غير أن القراءة المنهجية لا تقف عند حدود تفسير الماضي، وإنما تتطلع إلى استشراف آفاق الإصلاح، وهو ما يستدعي بحث المآلات الفكرية والسياسية التي أفرزها ذلك التحول التاريخي.

٧٦ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، المرجع السابق، ص ٩٣-٩٤.

٧٧ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، المرجع السابق، ص ٨٩-٩١.

## المبحث الخامس: مآلات الانكسار التاريخي في الرؤية المنهاجية:

### تمهيد

لا تنتهي القراءة المنهاجية عند تفسير الانتقال من الخلافة إلى الملك، بل تمتد إلى استجلاء ما ترتب على هذا التحول من آثار في بنية الفكر السياسي الإسلامي، واستنباط السنن التي تحكم مسار الأمة، واستشراف إمكانات استئناف المشروع النبوي في المستقبل. ومن هذا المنطلق يخصص هذا المبحث لبحث المآلات الفكرية والسياسية للانكسار التاريخي، وصلتها بأفق الإصلاح الذي تقترحه القراءة المنهاجية.

### المطلب الأول: مآلات التحول السياسي في بنية الشرعية

بما أن مفهوم الانكسار التاريخي يجسد المدخل الذي تنتظم على أساسه القراءة المنهاجية للتحول السياسي في التاريخ الإسلامي، فإن قيمته التفسيرية لا تتحدد فقط في وصف لحظة تاريخية معينة، وإنما بقدرته على بيان الآثار التي ترتبت على ذلك التحول في بنية السلطة، وفي مسار الأمة السياسي والحضاري، وعلى أساس ذلك لا تقرأ الوقائع التاريخية التي أعقبت الانتقال من الخلافة إلى الملك باعتبارها أحداثاً منفصلة، وإنما بوصفها حلقات مترابطة داخل سيرورة تاريخية واحدة، تحكمها أسباب ومقدمات ومآلات.

ويخلص الإمام من ذلك إلى الربط بين التحول الذي أصاب نظام الحكم وبين ما أعقبه من أحداث كبرى، معتمداً في ذلك على تصور يرى أن تغير الأساس الذي تقوم عليه الشرعية السياسية ينعكس بالضرورة على طبيعة السلطة، وعلى الكيفية التي تمارس بها وظائفها. وفي هذا السياق يأتي قوله "إن الربط بين أحزان عاشوراء ونظام معاوية رضي الله عنه ليس تحاملاً سياسياً، بل رصدٌ منهاجي لنتائج انتفاض عروة الحكم؛ فقتل الحسين في كربلاء، واستباحة المدينة في الحرة، كانا الثمار المرة لنظام الملك العاض الذي استبدل الشورى بالوراثة"<sup>٧٨</sup>.

ويتبين من هذا النص أن العلاقة التي يقيمها الإمام بين هذه الوقائع لا تقوم على مجرد التعاقب الزمني، وإنما على تفسير تاريخي يرى أن التحول في بنية الشرعية السياسية أفضى إلى تغير في بنية السلطة، وأن هذا التغير كان له أثر في المآلات التي عرفها التاريخ الإسلامي بعد ذلك، وبالتالي لا تُستحضر أحداث كربلاء والحرة استدعاء وإثارة للخصومات التاريخية أو إحياء لمشاعر الانقسام، وإنما باعتبارها شواهد تاريخية يستفاد منها في فهم السنن التي تحكم نشوء الدول وتحولاتها، ثم استنباط للعبر في أفق بناء المستقبل؛ ويعبر الإمام عن ذلك بقوله: إن "تجديد الوعي بهذا التحول الخطير في تاريخ المسلمين لهو المفتاح لفهم ماضينا وتاريخنا، وإن لم نفلح فلن نستطيع أبداً أن نخطط لمستقبل الإسلام"<sup>٧٩</sup>. ولن نتمكن من إدراك القوانين الحاكمة لحركة التاريخ، واستثمارها في بناء مشروع تغيير يستلهم النموذج النبوي في الحكم والعمران.

وميز الإمام في ذلك بين منهجين في التعامل مع التاريخ الإسلامي: المنهج الأول يتعامل مع الوقائع بوصفها أحداثاً مكتملة انتهى أثرها بانقضاء زمنها، فيغلب عليه الاهتمام بتبرير ما وقع أو تفسيره في إطار الضرورات السياسية التي أحاطت بهو

أما المنهج الثاني، فيتعامل مع تلك الوقائع باعتبارها مقدمات لتحولات ممتدة، ويبحث في آثارها النبوية على الفكر والسياسة والعمران، مستحضراً السنن التي تحكم قيام الدول وسقوطها، وانتقالها من العدل إلى الاستبداد، ومن الشورى إلى الغلبة، فيوثق تحولاً جذرياً في شرعية السلطة؛ "وكان انتفاض عروة الحكم... انتفاضاً في العقد الشرعي الذي عليه ينبني الحكم في الإسلام، بين الحاكمين والمحكومين: الشورى ثم البيعة. والملك العاض... وهو وصف دقيق لإكراه يقع من الحاكم على المحكوم"<sup>٨٠</sup>.

### المطلب الثاني: القراءة السننية للتحول التاريخي واستشراف المستقبل

يظهر أن الرؤية المنهاجية لا تجعل الأحداث التاريخية غاية في ذاتها، وإنما تتخذها مدخلاً لفهم التحولات الحضارية الكبرى، وربط الجزئيات التاريخية بالكلية الحاكمة لمسار الأمة. ومن ثم، فإن قيمة هذا التصور لا تكمن

٧٨ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، ص ٨٠-٨١.

٧٩ ياسين، عبد السلام، المنهاج النبوي: تربية وتنظيماً وزحفاً، الشركة العربية للنشر، ١٩٨٩م، ص ٣١-٣٢.

٨٠ أحاديث في العدل والإحسان، المرجع السابق، ص ٢٩-٣٠.

في إعادة قراءة الماضي فحسب، وإنما في بناء وعي تاريخي يستند إلى النصوص الشرعية والسنن الإلهية، ويجعل من دراسة التجربة التاريخية وسيلة لاستئناف مشروع التغيير، واستعادة العلاقة بين الشورى والعدل، وبين السلطان والقرآن، في إطار النموذج الذي تأسست عليه الخلافة على منهاج النبوة.

وبذلك تشكل "القراءة السننية للتحول التاريخي" في الفكر المنهجي للإمام ياسين منهجية متكاملة تتجاوز سرد الوقائع لتغوص في القوانين الثابتة الحاكمة لمسار الأمة؛ فهي لا تجعل الأحداث التاريخية غاية في ذاتها، وإنما تتخذها مدخلاً لفهم التحولات الحضارية الكبرى، وربط الجزئيات بالكلية الحاكمة.

#### أولاً: النظرة من "أعالي التاريخ" (بين الغيب والشهادة)

ينطلق ياسين — في رؤيته — من أن فهم التاريخ لا يستقيم إلا بالنظر إليه "من أعاليه لا من أسافله"؛ أي بمعايير الوحي (القرآن والسنة) لا بمعايير الغلبة المادية، ويشدد على أن هذه الرؤية لا تكون إلا "عوراء" إن لم تتم بعينين: "عين مراقبة للكون وأسبابه، وعين إيمانية غيبية تترجم وتفسر.. كما شاء الله تعالى أن تكون علاقتهما مفهومة عقلاً، مترابطة متساقطة،<sup>٨١</sup> وبناءً عليه، فهو يستحضر "عامل الغيب" (القدر الإلهي) و"عامل الإخلال البشري" لفهم كيف انحلت عرى الإسلام تبعاً بانحلال العروة السلطانية<sup>٨٢</sup>.

#### ثانياً: التحليل السنني للتحول من الخلافة إلى الملك

إن الانتقال من الخلافة الراشدة إلى الملك العاض — حسب ياسين — لم يكن مجرد واقعة، بل "انكسار تاريخي" محوري يجب فقه سننه لاستئناف مشروع التغيير المعتمد على الحديث النبوي المشرف: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون... ثم تكون خلافة على منهاج النبوة... ثم تكون ملكاً عاضاً... ثم تكون ملكاً جبرية... ثم تكون خلافة على منهاج النبوة"<sup>٨٣</sup>.

وعلى أساس ذلك تتحدد قيمة هذا التصور والتي تكمن — حسب الرؤية المنهجية — في بناء وعي تاريخي يستند إلى السنن الإلهية التي لا تبديل لها؛ إذ إن "حركية الدوافع الاجتماعية والسياسية والاستكبارية... تبقى خاضعة لنفس السنن مهما كانت الوسائل المتاحة في العصر"<sup>٨٤</sup>.

#### ثالثاً: استعادة العلاقة بين الشورى والعدل والسلطان والقرآن

تهدف القراءة السننية — حسب الرؤية المنهجية — جعل دراسة الماضي وسيلة لما يسميه الإمام عبد السلام ياسين "جبر الانكسار" وإعادة وصل ما انقطع بين القرآن والسلطان، بعد أن أصبحت الأمة تعيش "فصاماً نكداً"، وفي نظر ياسين: الحل يكمن في تثبيت دعائم "الاجتهاد الجماعي الشوري" كحاجة ملحة تفرضها حاجات العصر لإعادة بناء الخلافة الثانية<sup>٨٥</sup>، مروراً ببناء "ال عمران الأخوي" القائم على العدل والإحسان، وهو نموذج يتجاوز "فقه الضرورة" التقليدي نحو فقه يحرر إرادة الأمة<sup>٨٦</sup>.

#### رابعاً: استشراف المستقبل وصناعة "الفاعل التاريخي"

لا تقف الرؤية المنهجية عند الندم على الماضي ونقده، بل تستشرف المستقبل بتحويل البشارة النبوية إلى برنامج عملي، باعتباره مشروعاً منهجياً يروم بناء "الفاعل التاريخي" (الشاهد بالقسط)، القادر على الجمع بين الإيمان والفاعلية، وبين صلاح النفس والإسهام في إصلاح المجتمع، هذا الاستشراف يستند إلى "فقه الاقتحام"؛ أي اقتلاع الذوات من مستعجلات الحياة الزائفة نحو المسؤولية التاريخية لبناء غد الإسلام.<sup>٨٧</sup>

٨١ آيت الغازي، عبد القادر، الوحي وفقه التاريخ عند الأستاذ عبد السلام ياسين، ملخص بحث، ص ١.

٨٢ ياسين، عبد السلام، نظرات في الفقه والتاريخ، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨٩م، ص ٢٨.

٨٣ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، ص ٢٣.

٨٤ ياسين، عبد السلام، سنة الله، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ١٠.

٨٥ باكريم، محمد، تكامل المعرفة الإسلامية: دراسة تطبيقية، منار الإسلام، ٢٠٢٦م.

٨٦ ياسين، عبد السلام، المنهاج النبوي، ص ١٨.

٨٧ بجار، عبد اللطيف، فقه الاقتحام في المنهاج النبوي، موقع yassine.net، ٢٠١٣م.

وتقود هذه القراءة — حسب الإمام عبد السلام ياسين — إلى اعتبار القراءة السننية هي الجسر العلمي الذي يربط بين "الحق المطلق" في الوحي وبين "الواقع المتغير" للمسلمين، وهي وسيلة لبناء وعي استراتيجي يجعل من استعادة الشورى والعدل غاية لا تتحقق إلا بالتربية الإيمانية المتينة وبفهم عميق لسنن الله في التاريخ، تمهيداً للخلافة الثانية على منهاج النبوة التي تجمع بين سعادة الفرد في الآخرة وعزة الأمة في الدنيا.

### المطلب الثالث: المآلات السوسولوجية، الثقافية، والاقتصادية واستشراف العمران الأخوي

يخلص الإمام إلى أن الانكسار التاريخي لم يكن مجرد "واقعة سياسية" عابرة، بل هو "رجة عظيمة صدمت كيان الأمة المعنوي". ويرى أنه أحدث "نزيفاً في الفكر والعواطف" أدى إلى تغييب إرادة الأمة من التاريخ بعد اغتيال الشورى لصالح إرادة المستبد، وتتفرع هذه المآلات إلى ما يلي:

**أولاً: المآلات النفسية والسوسولوجية (تكريس "دين الانقياد")**

يرى الإمام في كتابه "العدل: الإسلاميون والحكم" أن "الملك العاض" و"حكم السيف" الطويل أفرز ما يسميه (مستعيراً من ابن خلدون في مقدمته) بـ "دين الانقياد"، و"عقيلة الخنوع"، وحسب الإمام فقد أدت قرون حكم السيف إلى استقرار الخضوع للفاخر في الوعي الجمعي، فنشأت "عقيلة الخنوع والاستكانة للظلم"، مما أدى إلى شلل الإرادات وانكماش العقول وتعطل الاجتهاد السياسي.

ومن نتائج الانكسار التاريخي — حسب الإمام — "انشطار الشخصية"، أو ما يصفه الإمام بـ "الانفصام النفسي"؛ حيث يعيش المسلم حالة من التمزق بين قيم الوحي (الإسلام الوراثي الفردي) وبين واقع "الجاهلية" المسلحة عليه اقتصادياً وسياسياً، مما أورث "وهناً في العزائم وبلبله في الفهم".

### ثانياً: المآلات الثقافية والتعليمية (طاحونة التغريب)

يُحلل الإمام في كتابه "الإسلام والحداثة" التغريب بوصفه "صدمة ثانية" أدت إلى "استعمار العقول" وتجذيع الفطرة، ولقد انعكس ذلك — حسب — في المنظومة التعليمية التي أصبحت تخرج أجيالاً "فاقة للذاكرة التاريخية" عبر ما يسمى "طاحونة التعليم الغربي" التي تجرد المتعلم من عقيدة دينه الأساسية.<sup>٨٨</sup> بسبب ما يسميه ابن خلدون "نحلة الغالب"؛ حيث أصبحت النخب المغربية تتبنى المناهج المادية المنقطعة عن الغيب، مما جعل العقل المسلم رهيناً للمصطلحات والمنهجيات الغربية التي تنظر للدين بوصفه "بنية فوقية" أو أسطورة.<sup>٨٩</sup>

### ثالثاً: المآلات الاقتصادية (نظام الغابة والتبعية)

يصف الإمام المال الاقتصادي للانكسار بـ "النظام الغابوي" القائم على المادية الجشعة واحتكار الثروات في يد "المال" الحاكم،<sup>٩٠</sup> ويصفه كذلك بكونه "اقتصاد التبعية" الذي أدى في نظره إلى فقدان السيادة السياسية وارتهاق أرزاق الأمة بإملاءات المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي)، مما حول الأمة إلى "لقمة سائغة" للاستكبار العالمي وأدخلها في "دائرة الفقر والعجز والديون".<sup>٩١</sup>

ويسميه كذلك باقتصاد يغيب فيه "العدل الاجتماعي"؛ إذ تسببت سياسات الملك العاض والجبري في سوء توزيع الثروات ونشوء "تفاوت طبقي فظيع"؛ حيث أفضى "النظام بين ظهرانيها ... إلى تركيبة طبقية استكبارية ترفية هي مظهر الداء وبؤرة الفساد".<sup>٩٢</sup>

٨٨ ياسين، عبد السلام. المنهاج النبوي: تربية وتنظيماً وزحفاً. ط ٥. إسطنبول: دار إقدام للطباعة والنشر، ٢٠٢٢ م، ص ٦٨ (الفقرة المتعلقة بكتب الرقائق وفضل الإحياء).

٨٩ ياسين، عبد السلام. الإحسان - الجزء الثاني. ط ٢. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ٢٠١٨ م، ص ١٧١، مبحث "أولياء الله" والسمت الحسن.

٩٠ ياسين، عبد السلام. الإحسان - الجزء الأول. ط ٢. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ٢٠١٨ م، ص ٢٨٠، فقرة "القرآن العظيم ربيع القلوب".

٩١ ياسين، عبد السلام. الإحسان - الجزء الأول. المرجع السابق، ص ١٨٠ (مبحث "مقصد الزيارة" وأدب المريد).

٩٢ ياسين، عبد السلام. أحاديث في العدل والإحسان. المرجع السابق، ص ١٢٠ (فقرة "تدرج المراتب" والخصال العشر).

#### رابعاً: المآلات الآفاقية (صناعة الفاعل التاريخي وجبر الانكسار)

يرى الإمام أن جبر هذا الانكسار يمر حتماً عبر الانتقال من "فقه الضرورة" (أو فقه التبرير) إلى "فقه المنهاج" الذي يستشرف "الخلافة الثانية"<sup>٩٣</sup> كبشارة نبوية، ويعتبر بناء الفاعل التاريخي (الشاهد بالقسط) من أهم شروطها، وعلى أساس ذلك يطمح المشروع المنهاجي تربية إنسان يجمع بين "نورانية القلب وحكمة العقل وقوة الحركة"، ليكون قادراً على "اقتحام عقبة التخلف" وبناء "العمران الأخوي". ويرى كذلك أن مآلات الانكسار التاريخي لم تتوقف عند ضياع الشورى، بل امتدت لتشمل إفساد "الفطرة الإنسانية" بتكريس دين الانقياد، ورهن "الإرادة الاقتصادية" في نظام الغابة الرأسمالي، وتغريب "العقل الثقافي" عبر طاحونة التعليم.

تُمثل "مآلات الانكسار التاريخي" في الفكر المنهاجي للإمام عبد السلام ياسين قراءة شمولية لا تقف عند حدود رصد ضياع الشورى وتحول الخلافة إلى ملك عاض، بل تنفذ إلى تشريح الآثار العميقة التي مست الفطرة، والثقافة، والاقتصاد، واستشراف المستقبل. فالتاريخ في الرؤية المنهاجية ليس مجرد سرد لوقائع مضت، بل هو مختبر لفهم كيف "انحلت عرى الإسلام تبعاً بانحلال العروة السلطانية".

وبذلك تكتمل معالم القراءة المنهاجية للتحول من الخلافة إلى الملك، عبر مسار علمي متدرج يبدأ بتأسيس جهازها المفاهيمي، ثم تحليل مفاهيمها المركزية، فدراسة آليات تفسيرها للوقائع التاريخية، وقراءة اجتهادات العلماء في سياقاتها، وصولاً إلى استشراف المآلات والآفاق. وبهذا تتكامل عناصر الدراسة في إطار رؤية معرفية واحدة تجعل من مفهوم الانكسار التاريخي مدخلاً لفهم الماضي واستشراف المستقبل، دون أن تتغلق على ذاتها أو تدعي احتكار تفسير الظاهرة. ومن ثم، يقتضي استكمال البناء العلمي لهذه الدراسة الانتقال إلى مقارنة هذه القراءة المنهاجية بأبرز القراءات المعاصرة التي تناولت التحول من الخلافة إلى الملك، للكشف عن مواضع الاتفاق والافتراق، وبيان ما تنفرد به من منطلقات معرفية وأدوات تفسيرية وآفاق حضارية

المبحث السادس: من التشخيص المفاهيمي إلى التدافع المؤسسي: دراسة تطبيقية مقارنة لاستئناف المنهاج النبوي تمهيد

لا تكتمل القيمة العلمية للقراءة المنهاجية عند الإمام عبد السلام ياسين بمجرد تشخيصها للتحول من الخلافة إلى الملك، أو بنائها جهازاً مفاهيمياً يفسر هذا الانكسار التاريخي، وإنما تتجلى كذلك في قدرتها على الانتقال من مستوى التفسير إلى مستوى الفعل التاريخي، ومن تحليل أسباب الأزمة إلى استشراف سبل تجاوزها. فالمشروع المنهاجي لا يقف عند حدود نقد التجربة السياسية الإسلامية أو إعادة قراءة وقائعها، بل يتجاوز ذلك إلى بناء رؤية تغييرية تجعل من فهم الماضي مدخلاً لاستئناف التاريخ في ضوء الوحي والسنن الإلهية. ومن ثم فإن الانتقال من التشخيص المفاهيمي إلى التدافع المؤسسي لا يمثل انتقالاً من موضوع إلى آخر، وإنما يمثل الامتداد الطبيعي للقراءة المنهاجية التي تجعل من تفسير التاريخ أساساً لإعادة بنائه.

وليس المقصود إعادة عرض المفاهيم التي سبق تحليلها، وإنما اختبار قدرتها التفسيرية في قراءة الواقع السياسي المعاصر، وبيان خصوصيتها بالمقارنة مع أبرز المقاربات الفكرية التي تناولت التحول من الخلافة إلى الملك أو سعت إلى تقديم بدائل للإصلاح السياسي؛ فقيمة القراءة المنهاجية لا تتحدد بفرادتها المفاهيمية فحسب، وإنما أيضاً بقدرتها على الجمع بين التحقيق التاريخي، والتفسير السنني، والتقويم المعياري، واستشراف آفاق التغيير الحضاري. وبهذا المعنى يغدو الانتقال إلى "بناء الفاعل التاريخي" أحد أهم ملامح المشروع المنهاجي، لأن التغيير في تصور الإمام لا يقف عند رصد "الداء"، بل يطمح إلى بناء الإنسان القادر على جبر الانكسار التاريخي واستئناف المنهاج النبوي.

٩٣ هي البشارة النبوية التي تمثل "المحرك الاستراتيجي" لاستعادة وحدة الأمة وإعادة وصل ما انقطع بين القرآن والسلطان، لتحقيق "رسالة الإسلام الكونية" كرحمة للعالمين، بعيداً عن "أنصاف الحلول".

المطلب الأول: استمرارية نسق السيف بين التاريخ والواقع: من التحقيق التاريخي إلى التفسير السنني المصادر التاريخية في القراءة المنهاجية ليست مجرد روايات أو أخبار تاريخية، وإنما تنظر إليها باعتبارها مجالاً للتحقيق التاريخي الذي يكشف عن السنن الحاكمة لحركة الأمة، ويحرر الوقائع من القراءة التجزيئية التي تعزلها عن سياقها الحضاري. ومن ثم فإن العودة إلى كتب التاريخ لا يقصد بها إثبات الوقائع لذاتها، وإنما الكشف عن البنية العميقة التي أنتجت التحول من الخلافة إلى الملك، وهو ما يمنح مفاهيم "الانكسار التاريخي" و"مذهبية السيف" وظيفتهما التفسيرية داخل النسق المنهاجي.

وعلى أساس ذلك يستحضر الإمام عبد السلام ياسين واقعة بيعته الإكراه سنة (٦٠هـ)، مستنداً إلى ما أورده ابن الأثير في الكامل في التاريخ من أن معاوية رضي الله عنه هدد عدداً من أبناء الصحابة لإلزامهم ببيعة يزيد تحت وطأة السيف، وهو ما أورده ابن الأثير في سياق حديثه عن فرض البيعة بالقوة<sup>٩٤</sup>. ويقرأ الإمام هذه الواقعة لا باعتبارها حادثة سياسية معزولة، وإنما بوصفها اللحظة التي تجسد فيها انتقال الشرعية من الشورى إلى الغلبة، ويرى أنها تمثل إحدى العلامات المؤسسة لما يسميه "الانكسار التاريخي" الذي ترتب عليه "تداعي سائر العرى"<sup>٩٥</sup>. ومن ثم، فإن التحقيق في مروييات الطبري وابن الأثير لا يقتصر في المنظور المنهاجي على التثبت من صحة الأخبار، وإنما يتجاوز ذلك إلى إعادة تركيبها داخل نسق يفسر التحول التاريخي في ضوء الوحي والسنن؛ حيث تكشف هذه الروايات أن "مذهبية السيف" لم تكن مجرد ممارسة عنيفة فرضتها ظروف سياسية عابرة، بل تحولت إلى آلية لإعادة إنتاج السلطة على أساس الغلبة، وإلى استراتيجية لمأسسة القهر وقطع صلة السلطان بوازع القرآن، بما أفضى إلى انتقال نظام الخلافة الشورية إلى "الملك العاض"<sup>٩٦</sup>.

وبالمقارنة مع التفسير السنني عند ابن خلدون تتجلى خصوصية القراءة المنهاجية، فابن خلدون يفسر الانتقال من الخلافة إلى الملك في إطار قوانين العمران والاجتماع، ويرى أن العصبية تمثل الوازع الطبيعي الذي تستقيم به الدولة، وأن الملك مرحلة تفرضها طبيعة الاجتماع الإنساني، ولذلك يقرر أن الشرع إنما ذم ما يقترن بالملك من الظلم والقهر، لا الملك من حيث هو صورة من صور الاجتماع السياسي. ومن ثم فإن تفسيره يظل مندرجاً في منطق الوصف السنني الذي يفسر الظاهرة بقوانين العمران.

في حين، الإمام عبد السلام ياسين لا ينكر أثر السنن التاريخية، لكنه يرفض أن تتحول هذه السنن إلى مبرر يضيف المشروعية على نتائجها؛ إذ يجعل الوحي معياراً أعلى لتقويم التاريخ، ويرى أن التحول من الخلافة إلى الملك لم يكن نتيجة حتمية لطبيعة الاجتماع، وإنما انكساراً تاريخياً نقل الشرعية من الشورى إلى الغلبة، وقطع الصلة بين السلطان والقرآن، الأمر الذي يجعل وظيفة السنن — في القراءة المنهاجية — تفسير الظاهرة لا تبريرها، كما يجعل من الوحي المرجع الحاكم في تقويم مسارها واستشراف إمكان تجاوزها.

وتمتد القيمة التفسيرية لهذا المفهوم لتشمل فهم بنية الاستبداد المعاصر؛ إذ يرى الإمام أن "الملك الجبري" ليس قطيعة مع "الملك العاض"، وإنما يمثل امتداداً تاريخياً لنسق الغلبة نفسه، وإن تغيرت صورته وآلياته، ولذلك يصف الأنظمة السياسية المعاصرة بأنها "دويلات خلفها التقسيم الاستعماري"، تحكم بما يسميه "دين الانقياد"؛ وهو حالة من الخضوع النفسي والاستسلام للاستبداد نشأت بفعل قرون من حكم السيف<sup>٩٧</sup>.

واستمرار هذا النسق — في نظره — لا يظهر في أشكال الاستبداد السياسي وحدها، وإنما يتجلى كذلك في التبعية الاقتصادية والحضارية التي جعلت الأمة — في نظره — رهينة لإملاءات القوى الدولية، حتى غدت "لقمة سائغة" للاستكبار العالمي<sup>٩٨</sup>، وبناء على ذلك تنتقل القراءة المنهاجية من تفسير وقائع التاريخ الإسلامي إلى تفسير

٩٤ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٧م، ج٣، ص٤٠٤.

٩٥ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، مطبوعات الأفق، ط١، ٢٠٠٠م، ص٩١.

٩٦ آيت الغازي عبد القادر، الوحي وفقه التاريخ عند الأستاذ عبد السلام ياسين، ملخص بحث، مؤتمر مركزية القرآن، ٢٠١٢م.

٩٧ ياسين، عبد السلام، أحاديث في العدل والإحسان، إعداد رشيد حليم، دار إقدام، ط٣، ٢٠٢١م، ص٧٣.

٩٨ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، مرجع سابق، ص٢٤٠.

بنية الواقع السياسي المعاصر، لتغدو "مذهبية السيف" مفهوماً تفسيرياً يكشف استمرارية النسق التاريخي، لا مجرد وصف لمرحلة انقضت.

المطلب الثاني: المجتهد المتأول بين الضرورة التاريخية والتبعية الحضارية: قراءة مقارنة في مرجعيات الإصلاح إذا كانت القراءة المنهجية قد كشفت في تحليلها للتحول من الخلافة إلى الملك أن «مذهبية السيف» لم تنتج تحولاً سياسياً فحسب، بل أفرزت كذلك "المجتهد المتأول" الذي تولى تبرير الأمر الواقع تحت ضغط الضرورة التاريخية، فإنها لا تحصر هذا المفهوم في سياقه التاريخي الأول، بل تنظر إليه بوصفه نسقاً معرفياً قابلاً لإعادة الإنتاج كلما انفصل الاجتهاد عن مرجعيته القرآنية وخضع لموازين القوة أو لهيمنة النموذج الحضاري الغالب. ومن ثم فإن وظيفة هذا المفهوم لا تقتصر على تفسير مواقف بعض الفقهاء في العصر الأموي، وإنما تمتد لتفسير صور جديدة من التبرير الفكري التي رافقت الدولة الحديثة في العالم الإسلامي.

وفي هذا السياق يقرر الإمام عبد السلام ياسين أن كثيراً من اجتهادات العلماء التي نشأت في ظل الملك لم تكن تعبيراً عن اختيار حر، وإنما كانت ثمرة واقع استثنائي فرضته الغلبة السياسية؛ ولذلك يصف أصحابها بأنهم "سجناء للواقع"، إذ وجدوا أنفسهم تحت وطأة السيف وضغط الضرورة، فاجتهدوا في المحافظة على الحد الأدنى من وحدة الأمة، ولو ترتب على ذلك تأويل بعض النصوص أو القبول بأوضاع لم تكن تمثل النموذج الشرعي الكامل<sup>٩٩</sup>. ومن ثم فإن القراءة المنهجية لا تتعامل مع هؤلاء بوصفهم خصوماً، بل تقرأ اجتهاداتهم في سياقاتها التاريخية، وهو ما سبق بيانه في المبحث الرابع.

ولقد أفرزت استمرارية الانكسار التاريخي — في تصور الإمام — في العصر الحديث صورة مغايرة لـ "المجتهد المتأول"؛ حيث لم يعد التأويل محكوماً بالخوف من بطش السلطان وحده، وإنما أصبح محكوماً كذلك بسلطان النموذج الحضاري الغربي وهيمنته الفكرية والثقافية، فتوسع المفهوم ليشمل فئات من النخب الفكرية والثقافية التي أصبحت — عن وعي أو غير وعي — تبرر التبعية للحضارة المادية، وتتعامل مع النموذج الغربي بوصفه أفقاً نهائياً للإصلاح السياسي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار يلتقي تحليل الإمام مع ما يورده مصطفى شكري في حديثه عن أثر "نحلة الغالب" في تشكيل الوعي، حيث يرى أن المنظومة التعليمية الحديثة كثيراً ما تسهم في إعادة إنتاج التبعية الثقافية بدل بناء الشخصية الحضارية المستقلة<sup>١٠٠</sup>. ويجد الإمام عبد السلام ياسين في هذه الظاهرة امتداداً معاصراً لوظيفة "المجتهد المتأول"، لأن أخطر مظاهر الاستلاب لا تكمن في الاحتلال العسكري وحده، بل في تكوين عقل منهزم، ويقبل الهزيمة بوصفها حقيقة لا مفر منها، فيعيد إنتاجها معرفياً داخل المؤسسات التعليمية والثقافية.

ومن هنا يفسر الإمام ما يسميه "طاحونة التعليم الغربي" التي تعمل — في نظره — على تجريد المتعلم من هويته وانتمائه، وتحوله إلى أداة لإعادة إنتاج النموذج المهيمن بدل الإسهام في بناء مشروع حضاري مستقل<sup>١٠١</sup>، وبهذا لا يصبح "المجتهد المتأول" يؤول النصوص تحت ضغط السلطان فقط، بل يتحول إلى كل خطاب فكري يمنح الشرعية لاستمرار التبعية، سواء استند إلى القوة السياسية أو إلى المرجعية الحضارية والتاريخية الغالبة.

وتتضح خصوصية هذا التصور أكثر عند مقارنته ببعض القراءات المعاصرة لمسألة الإصلاح السياسي؛ فقد انطلق علي عبد الرازق من نفي الصلة الملزمة بين الدين ونظام الخلافة، فذهب إلى أن "الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة... وهي ليست في شيء من الخطط الدينية"، وجعل تنظيم السلطة من شؤون الاجتهاد السياسي المحض. غير أن الإمام عبد السلام ياسين يرى أن هذا الفصل بين الدعوة والدولة لا يمثل اجتهاداً سياسياً مجرداً، بل يعكس — في جانب منه — أثر الانكسار التاريخي الذي أدى إلى انفصال السياسة عن وظيفتها التعبدية، ومن ثم فإنه يجعل إعادة وصل التربية بالحكم شرطاً لتجاوز آثار "مذهبية السيف" واستئناف المنهاج النبوي، بدل الاكتفاء بإعادة تنظيم السلطة وفق التصورات السياسية الحديثة.

٩٩ ياسين، عبد السلام، العدل: الإسلاميون والحكم، مطبوعات الأفق، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٩١

١٠٠ شكري، مصطفى، من أجل تعليم يحررنا، دار لبنان، ط ١، ٢٠١٨م، ص ٧٤

١٠١ ياسين، عبد السلام، الإسلام والحداثة، ترجمة: جواد مفتي زاده، دار إقدام، ط ٣، ٢٠٢٣م، ص ١٤٧.

كما تبرز خصوصية القراءة المنهاجية عند مقارنتها بالمقاربة الائتمانية عند طه عبد الرحمن؛ إذ يؤكد هذا الأخير أن أزمة السياسة المعاصرة ترجع أساساً إلى ما يسميه "آفة التسييس" التي أخضعت الدين لمنطق الصراع والمصلحة، داعياً إلى إعادة تأسيس المجال السياسي على القيم الأخلاقية والائتمانية. وتتقاطع القراءة المنهاجية مع هذا التصور في تأكيدها مركزية التربية الإيمانية، غير أنها تختلف عنه في أن التربية — عند الإمام عبد السلام ياسين — لا تشكل غاية مستقلة، وإنما تمثل مقدمة لبناء العمران السياسي؛ فتغيير الإنسان وتغيير الدولة عمليتان متلازمتان، ولا يتحقق التغيير بالاكتفاء بالتهذيب الأخلاقي، وإنما بجمع التزكية والعدل والشورى في مشروع تغيير واحد.

وبذلك يتبين أن مفهوم "المجتهد المتأول" لم يعد في القراءة المنهاجية أداة لتفسير مرحلة تاريخية انقضت، بل تحول إلى مفهوم تفسيري يكشف مختلف أشكال التبرير التي تحول دون استعادة الأمة لفاعليتها الحضارية، سواء صدرت عن اجتهادات فرضتها الضرورة السياسية في الماضي، أو عن خطابات فكرية معاصرة كرست التبعية للنموذج الغالب.

ومن هنا تتجاوز القراءة المنهاجية حدود النقد التاريخي لتصبح إطاراً تحليلياً يفسر استمرار الانكسار في مستوياته السياسية والثقافية والمعرفية، ويمهد للانتقال من نقد الواقع إلى بناء شروط تغييره.

المطلب الثالث: من الإصلاح المؤسسي إلى بناء الفاعل التاريخي: فقه الاقتحام وأفاق استئناف المنهاج النبوي إذا انتهت القراءة المنهاجية في تفسيرها للتحول من الخلافة إلى الملك إلى أن الأزمة التي عرفها التاريخ الإسلامي لم تكن مجرد انحراف في آليات تداول السلطة، وإنما مثلت انكساراً حضارياً أعاد تشكيل العلاقة بين السلطان والقرآن، فإنها تنتهي — في مستوى الاستشراف — إلى أن تجاوز هذا الانكسار لا يتحقق بمجرد إصلاح البنى الدستورية أو إعادة ترتيب مؤسسات الدولة، وإنما يقتضي إعادة بناء الإنسان الذي يحمل مشروع الإصلاح ويجسد قيمه في الواقع. ولذلك تنتقل القراءة المنهاجية من تشخيص الأزمة إلى بناء الفاعل التاريخي، ليغدو التغيير فعلاً تربوياً وحضارياً قبل أن يكون فعلاً سياسياً.

ويطرح الإمام عبد السلام ياسين مفهوم "فقه الاقتحام" — بناء على ذلك — بوصفه المدخل الإجرائي لاستئناف المنهاج النبوي؛ إذ لا يقصد بالاقتحام مجرد المواجهة السياسية أو الحركية، وإنما يقصد به اقتحام العقبات التي تحول بين الإنسان وبين القيام بوظيفته الاستخلافية. ولذلك يعرف الاقتحام بأنه "توسط شدة مخيفة"، غايته بناء إنسان يجمع بين «نورانية القلب، وحكمة العقل، وقوة الحركة»<sup>١٠٢</sup>. وبهذا يتحول الاقتحام من مجرد شعار تعبوي إلى نظرية في صناعة الفاعل الحضاري، قوامها الجمع بين التربية والإحسان، والوعي التاريخي، والقدرة على الفعل الاجتماعي والسياسي.

ويكشف هذا التصور عن اختلاف جوهري بين القراءة المنهاجية وبعض مشاريع الإصلاح السياسي الحديثة؛ إذ انصب اهتمام كثير من هذه المشاريع على إصلاح البناء المؤسسي للدولة، انطلاقاً من أن أزمة الحكم ترجع أساساً إلى اختلال النظام الدستوري أو ضعف الضوابط القانونية المنظمة للسلطة. ومن أبرز هذه المشاريع ما قدمه رشيد رضا في دعوته إلى إعادة بناء نظام الخلافة، من خلال إصلاح مؤسسات الحكم، وإحياء دور أهل الحل والعقد، ووضع الضوابط الدستورية التي تكفل الحد من الاستبداد، وهي قراءة أبرزها حيدر العايب في دراسته<sup>١٠٣</sup>. غير أن الإمام عبد السلام ياسين لا يقف عند هذا المستوى؛ إذ يرى أن إصلاح المؤسسات، على أهميته، لا يكفي ما لم يسبقه إصلاح الإنسان الذي يدير تلك المؤسسات. فالعطب — في نظره — لا يكمن في شكل الدولة وحده، وإنما في اختلال العمران الإيماني الذي فقد قدرته على إنتاج القيادة الراشدة. ومن ثم فإن إعادة بناء السلطة لا يمكن أن تنجح إذا بقي المجتمع أسير آثار "دين الانقياد" الذي أفرزته قرون "مذهبية السيف"؛ لأن المؤسسات مهما بلغت درجة إحكامها ستظل عاجزة عن تحقيق مقاصد الشورى والعدل إذا لم يرق عليها إنسان تحرر وجدانه من الاستبداد، واستعاد وعيه بوظيفته الاستخلافية.

١٠٢ باسل خلف حمود الزبيدي، مفاهيم: التجديد والقومة والمرونة، بحث منشور بموقع مؤسسة الإمام yassine.org، ص ١

١٠٣ العايب، حيدر، من الخلافة إلى الدولة الحديثة، مجلة Aleph، ٢٠٢٤م، ص ٥٦٠

ولهذا يجعل الإمام مشروع "المنهاج النبوي" مزدوجًا يجمع بين التربية والتنظيم والزحف، فتتكامل صناعة الإنسان مع بناء المجتمع وإصلاح الدولة، فلا ينفصل البعد الإيماني عن البعد العمراني، ولا يسبق أحدهما الآخر، وإنما يسيران في خط واحد نحو استعادة معايير الحكم الراشد. ولذلك يؤكد أن بناء "الفاعل التاريخي" يمثل الشرط السابق لاستعادة الشورى والعدل، لأن الدولة في المنظور المنهاجي ليست نقطة البداية، وإنما هي ثمرة لمسار تربوي واجتماعي طويل<sup>١٠٤</sup>.

ومن هنا تتجلى خصوصية القراءة المنهاجية في مقاربتها لمسألة الانتقال السياسي؛ فهي لا تنكر أهمية الإصلاح الدستوري، ولا تقلل من قيمة الضمانات المؤسسية، لكنها ترفض اختزال أزمة الأمة في بعدها القانوني أو الإداري، لأن الاستبداد – في تصور ها – ليس مجرد خلل في مؤسسات الحكم، بل هو نتيجة لانكسار حضاري بدأ بفقدان المرجعية القرآنية في المجال السياسي، ثم أعاد إنتاج نفسه عبر أنماط متعددة من التبعية السياسية والفكرية والاجتماعية. ولهذا فإن تجاوز هذا الانكسار يقتضي الجمع بين إصلاح الإنسان، وإصلاح المجتمع، وإصلاح الدولة، في مشروع حضاري واحد يجعل التربية والإحسان والعدل والشورى أبعاده المتكاملة. وبهذا المعنى لا يقدم "فقه الاقتحام" بديلاً إجرائياً لبعض نظريات الانتقال السياسي فحسب، وإنما يقدم تصوراً مغايراً لمنطلقات التغيير ذاتها؛ إذ ينتقل بالإصلاح من منطق تعديل الهياكل إلى منطق إعادة بناء الإنسان، ومن الاكتفاء بإدارة السلطة إلى صناعة الأمة القادرة على حمل رسالة الاستخلاف. ومن ثم فإن استئناف «الخلافة الثانية على منهاج النبوة» لا يغدو مشروعاً لاستعادة نموذج تاريخي مضى، وإنما يصبح مشروعاً حضارياً يستند إلى إعادة وصل السلطان بالقرآن، واستعادة مركزية الوحي في توجيه العمران، وجعل الإنسان الصالح أساساً لكل إصلاح سياسي واجتماعي. وفي هذا الإطار تتجاوز القراءة المنهاجية دائرة التوصيف التاريخي إلى أفق التغيير الحضاري، حيث يتحول تفسير الانكسار التاريخي إلى مقدمة لبناء مشروع عملي يسعى إلى جبره واستئناف مسيرة الأمة في ضوء المنهاج النبوي.

الخاتمة التركيبية: خصوصية القراءة المنهاجية وآفاق استئناف المنهاج النبوي  
يتبين من خلال هذا المسار التطبيقي المقارن أن القراءة المنهاجية للإمام عبد السلام ياسين لا تقتصر على تقديم تفسير جديد للتحول من الخلافة إلى الملك، وإنما تؤسس نسقاً معرفياً متكاملًا يجمع بين التحقيق التاريخي، والتفسير السنني، والتقويم المعياري، والاستشراف الحضاري. فمن خلال إعادة قراءة الرواية التاريخية في ضوء الوحي، وإبراز استمرارية "مذهبية السيف" في صورها القديمة والمعاصرة، وتوسيع مفهوم "المجتهد المتأول" ليشمل مختلف أنماط التبرير السياسي والثقافي، ثم الانتقال إلى بناء "الفاعل التاريخي" عبر "فقه الاقتحام"، تتجاوز القراءة المنهاجية حدود الوصف التاريخي لتتحول إلى مشروع متكامل لفهم الأزمة الحضارية واستئناف مسار تجاوزها. كما كشفت المقارنة مع أبرز المقاربات المعاصرة أن خصوصية القراءة المنهاجية لا تكمن في معارضة تلك القراءات أو إقصائها، وإنما في إعادة ترتيب العلاقة بين عناصرها داخل إطار مرجعي مختلف؛ فهي لا تنكر ما قدمه ابن خلدون من تفسير سنني لحركة العمران، لكنها تجعل الوحي معياراً حاكماً للسنن التاريخية، فلا تتحول السنن إلى مبرر يضيفي المشروعية على نتائجها. كما لا تنفي ما أثاره علي عبد الرازق من أسئلة حول التنظيم السياسي، غير أنها ترى أن الفصل بين الدعوة والدولة يمثل أحد تجليات الانكسار التاريخي لا مخرجاً منه. وتتقاطع مع طه عبد الرحمن في مركزية التربية والأخلاق، لكنها تجعل التركيزية مدخلاً لإعادة بناء العمران السياسي، لا غاية مستقلة عنه. كذلك لا تقلل من قيمة الإصلاح المؤسسي الذي دعا إليه رشيد رضا، إلا أنها تعتبر أن إصلاح الدولة لا يستقيم ما لم يسبقه بناء الإنسان الذي يحمل قيم العدل والشورى والإحسان. ومن ثم، فإن القيمة العلمية للقراءة المنهاجية تتمثل في كونها لا تتعامل مع التحول من الخلافة إلى الملك بوصفه حادثة تاريخية مغلقة، ولا بوصفه ضرورة اجتماعية فرضتها قوانين العمران، ولا باعتباره مجرد إشكال دستوري أو أخلاقي، وإنما تقرأه باعتباره «انكساراً تاريخياً» أعاد تشكيل بنية السلطة والاجتهاد والعمران، الأمر الذي

١٠٤ ياسين، عبد السلام، المنهاج النبوي: تربية وتنظيمًا وزحفًا، دار إقدام، ط ٥، ٢٠٢٢م، ص ٣١

استدعى بناء جهاز مفاهيمي متكامل ضم مفاهيم: الانكسار التاريخي، والملك العاض، ومذهبية السيف، والمجتهد المتأول، بوصفها أدوات تفسيرية متداخلة تفسر الماضي، وتقرأ الحاضر، وتستشرف المستقبل. وبذلك يتضح أن المشروع المنهجي لا يقف عند حدود نقد التجربة التاريخية، وإنما يتجاوزها إلى بناء نظرية في التغيير الحضاري، تجعل من التربية والإحسان، والعدل والشورى، وبناء الفاعل التاريخي مرتكزات متكاملة لاستئناف المنهاج النبوي. ولذلك فإن "الخلافة الثانية على منهاج النبوة" لا تُطرح باعتبارها استعادة شكل تاريخي مضى، وإنما باعتبارها أفقاً حضارياً يقوم على إعادة وصل السلطان بالقرآن، وتجديد وظيفة الاجتهاد، وتحرير الإنسان من آثار "دين الانقياد"، بما يجعل فهم الانكسار التاريخي مدخلاً لبناء المستقبل، لا مجرد وسيلة لاستعادة الماضي.

## الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. إن التحول من الخلافة الراشدة إلى الملك ظل موضوعاً لمقاربات تفسيرية متعددة؛ المقاربة الفقهية الكلاسيكية و«فقه الضرورة»، والمقاربة العمرانية في ضوء سنن العصبية والعمران، والمقاربات الإصلاحية وإعادة بناء الشورى، بينما أولته المقاربات الفلسفية المعاصرة في أفق أخلاقي وحضاري. وحددت الرؤية المنهجية للإمام عبد السلام ياسين خصوصيته بجعل الوحي والمنهاج النبوي المرجعية الحاكمة لتفسير التاريخ وتقويمه، وليس مجرد وصف الوقائع أو تكييفها وتبريرها.
٢. قراءة الإمام عبد السلام ياسين للتحول التاريخي تقوم على جهاز مفاهيمي متكامل تنتظم داخله مفاهيم المنهاج النبوي، والانكسار التاريخي، والملك العاض، ومذهبية السيف، والمجتهد المتأول، وأن هذه المفاهيم لا تؤدي وظائفها التفسيرية إلا في إطار نسقها المعرفي، مما يجعل تجزئتها أو اقتطاعها من سياقها سبباً في اضطراب الفهم واختلال النتائج.
٣. إن البحث في التحول التاريخي يختلف منهجاً وموضوعاً عن البحث في مناقب الصحابة رضي الله عنهم وعدالتهم؛ إذ إن التمييز بين المقام الشرعي للأشخاص وبين التقويم العلمي للوقائع والاجتهادات يمثل قاعدة منهجية لازمة، تحول دون الخلط بين الأحكام العقديّة والتحليلات التاريخية.
٤. خلصت الدراسة إلى أن مفهومي الملك العاض ومذهبية السيف في المشروع المنهجي لا يتجهان إلى تقويم الأشخاص، وإنما يتجهان إلى تفسير التحول الذي أصاب بنية الشرعية السياسية وآليات ممارسة السلطة، ومآلاته على البناء السياسي والحضاري للأمة.
٥. إن جوهر الخلاف في تفسير التحول التاريخي لا يكمن في ثبوت الوقائع أو نفيها، وإنما في المنهج المعتمد في قراءتها؛ ومن ثم فإن الاجتهادات السياسية التراثية تفهم في ضوء سياقاتها التاريخية ومقاصدها، مع التمييز بين فقه الضرورة الذي نشأ لمعالجة واقع استثنائي، وفقه المنهاج الذي يجعل النموذج النبوي معياراً لتقويم الواقع واستشراف الإصلاح.
٦. القراءة المنهجية لا تتعامل مع أحداث التحول السياسي باعتبارها وقائع ماضية فحسب، وإنما بوصفها مدخلاً لفهم السنن الإلهية الحاكمة لمسار العمران السياسي والحضاري، وبناء وعي تاريخي يربط بين النصوص الشرعية والوقائع التاريخية ومآلاتها الحضارية.
٧. إن تقويم أي مشروع فكري في مجال الفكر السياسي الإسلامي يقتضي استقراء جميع أو جل مصادره الأصلية، وفهم جهازه المفاهيمي، وتحليل أدلته في سياقاتها تاريخياً ومعرفياً، وتأسيس نتائجها وربطها بالأصول التي تأسست عليها؛ وبذلك ينصرف الحوار العلمي إلى مناهج الاستدلال وبنية المفاهيم، بعيداً عن الاختزال والشخصنة أو السجال المذهبي.

## قائمة المراجع

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري. الكامل في التاريخ. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. ١٠ مجلدات. بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. تحقيق: محمد رشاد سالم. ٩ مجلدات. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة. تحقيق: علي بن حسن الحلبي. الدمام: دار ابن القيم، ط١، ١٤٢٢هـ.
٤. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. تحقيق: حامد أحمد الطاهر. القاهرة: دار الفجر للتراث، ط٢، ٢٠١٠م.
٥. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. البداية والنهاية. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٦. أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني. المسند. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. ٥٠ مجلدًا. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٧. آيت الغازي، عبد القادر. «الوحي وفقه التاريخ عند الأستاذ عبد السلام ياسين». ملخص بحث مقدم إلى مؤتمر مركزية القرآن الكريم في نظرية المنهاج النبوي عند الأستاذ عبد السلام ياسين، ٢٠١٢م.
٨. البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٧م.
٩. باكريم، محمد. «تكامُل المعرفة الإسلامية: دراسة تطبيقية». منار الإسلام، ٢٠٢٦م.
١٠. بحار، عبد اللطيف. «فقه الاقتحام في المنهاج النبوي». موقع Yassine.net، ٢٠١٣م.
١١. الزبيدي، باسل خلف حمود. «مفاهيم: التجديد والقومة والمرونة». موقع Yassine.org.
١٢. الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الرسل والملوك. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ١١ مجلدًا. بيروت: دار التراث، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
١٣. خزروني، عبد الصمد. «التصور المنهاجي للتاريخ الإسلامي». موقع Yassine.net.
١٤. رضا، محمد رشيد. الخلافة أو الإمامة العظمى. القاهرة: مطبعة المنار، ١٩٢٣م.
١٥. شكري، مصطفى. من أجل تعليم يحررنا. بيروت: دار لبنان، ط١، ٢٠١٨م.
١٦. العايب، حيدر. «من الخلافة إلى الدولة الحديثة». Aleph. Langues, Médias et Sociétés، ٢٠٢٤م.
١٧. الغزالي، محمد. الإسلام والاستبداد السياسي. القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٥م.
١٨. فرطوطي، عبد القادر بن إدريس. الاجتهاد المصلحي في تدبير الانتقال السياسي بالعالم الإسلامي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط١، ٢٠٢٥م.
١٩. عمارة، محمد. الخلافات السياسية بين الصحابة. القاهرة: دار الشروق، ط٥، ٢٠٠٧م.
٢٠. كوثراني، وجيه. «وثيقة تفريق السلطنة عن الخلافة: الخلافة وسلطة الأمة». مجلة أسطور، ع٤، ٢٠١٦م.
٢١. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. تحقيق: أحمد مبارك البغدادي. الكويت: دار ابن قتيبة، ١٩٨٩م.
٢٢. المرزوقي، أبو يعرب. «هل صحيح ألا مستقبل لدولة الإسلام؟». مجلة حكمة، ٢٠١٥م.
٢٣. الحاج صالح، رشيد. «نقد فلسفة طه عبد الرحمن الانتمائية». سياسات عربية، ع٦٩، ٢٠٢٤م.
٢٤. ياسين، عبد السلام. أحاديث في العدل والإحسان. إعداد: رشيد حلیم. إسطنبول: دار إقدام للنشر، ٢٠٢١م.
٢٥. ياسين، عبد السلام. الإحسان. ج١. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠١٨م.
٢٦. ياسين، عبد السلام. الإحسان. ج٢. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠١٨م.
٢٧. ياسين، عبد السلام. الإسلام والحداثة، إسطنبول: دار إقدام، ط٣، ٢٠٢٣م.

٢٨. ياسين، عبد السلام. العدل: الإسلاميون والحكم. الدار البيضاء: مطبوعات الأفق، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٩. ياسين، عبد السلام. المنهاج النبوي: تربية وتنظيمًا وزحًا. إسطنبول: دار إقدام للطباعة والنشر، ط٥، ٢٠٢٢م.
٣٠. ياسين، عبد السلام. سنة الله. تطوان: مطبعة الخليج العربي، ط١، ٢٠٠٥م.
٣١. ياسين، عبد السلام. نظرات في الفقه والتاريخ. الدار البيضاء: دار الخطابي للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٩م.



# مجلة الاتحاد العربي

## لتنشر العلم